الأمم المتحدة S/PV.9923

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9923**

الأربعاء، 28 أيار/مايو 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد سيكيريس/السيد تانوبولوس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد جبوغار
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-13652 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والإمارات العربية المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة المؤقتة لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والدكتور فيروز سيدهوا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كاغ.

السيدة كاغ (*تكلمت بالإنكليزية*): تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولاً مزلزلاً يتسم بالتقلبات ولكن أيضاً بالفرص السانحة إذا ما تم اغتنامها ودعمها. ويطالب شعبها بمستقبل تسوده العدالة والكرامة والحقوق والسلام. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام في الشرق الأوسط دون حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. لا توجد طرق مختصرة. وسيبقى مستقبل المنطقة مرتبطاً بماضيها الذي لم يُحسم ما لم تتوافر الإرادة السياسية والقرارات الجريئة لكسر هذه الحلقة. إن حل الدولتين يتأرجح بين الحياة والموت. ويتطلب إنعاشه اتخاذ إجراءات حاسمة. لا يمكن أن يكون السلام صفقة أو ترتيباً جزئياً مؤقتاً. فيجب أن يكون مبنياً على توافق دولي وشرعية دولية، والانتقال من إدارة النزاع إلى إنهائه.

إن لإسرائيل الحق في العيش في سلام وأمن. ولا يمكن إنكار أن حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى قد هزته بهجماتها الإرهابية المروعة واحتجاز الرهائن في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. إن معاناة الرهائن وعائلاتهم هائلة وعميقة، وتؤثر على البلد بأكمله. كان إطلاق سراح عيدان ألكسندر في 12 أيار/مايو لحظة انفراج مرحباً بها لكنها مقتضبة جداً. يجب إطلاق سراح الرهائن دون قيد أو شرط، ويجب أن يدخل وقف فوري لإطلاق النار حيز التنفيذ. ويجب أن تتوقف حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى عن إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل. لا يمكن تحقيق الأمن الدائم من خلال القوة فقط. وإنما يجب أن يقوم على الاعتراف المتبادل والعدالة والحقوق للجميع. وهناك مسار أفضل لحل هذا النزاع، وتهدئة التوترات الإقليمية وتحقيق رؤية مشتركة للسلام.

يمثل المؤتمر الدولي الرفيع المستوى القادم الذي سيعقد في حزيران/يونيه، والذي تشترك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، فرصة حاسمة في ذلك الصدد. ويجب ألا يكون مجرد مهرجان خطابي. فيجب أن يُفضي ذلك إلى مسار ملموس لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة – مسار يوحّد الضفة الغربية وغزة، ويُفضي إلى قيام دولة فلسطينية تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل، وتكون القدس عاصمة للدولتين. إننا بحاجة إلى الانتقال من التصريحات إلى القرارات. إننا بحاجة إلى تنفيذ النصوص التي لدينا بدلاً من اعتماد نصوص جديدة.

منذ تجدد الأعمال العدائية في غزة، تفاقمت أوضاع المدنيين، التي كانت أصلاً مروعة، وانحدرت إلى مستويات أشد سوءاً. وهذا أمر من صنع الإنسان. وعند الحديث عن إخواننا من البشر في غزة، فإن الكلمات من قبيل التعاطف والتضامن والدعم قد فقدت معناها. ينبغي ألا أن نعتاد على أعداد القتلى والجرحى. هؤلاء الضحايا هم البنات والأمهات والأطفال الصغار الذين تحطمت حياتهم. وكل واحد فيهم لديه اسم، وكل واحد فيهم كان لديه مستقبل، وكل واحد فيهم كان لديه أحلام وطموحات. ومنذ انهيار وقف إطلاق النار في آذار/مارس، يتعرض المدنيون باستمرار لإطلاق النيران، وقد حُصروا في مساحات تتقلص يوماً بعد يوم، وحُرموا من المساعدات المنقذة للحياة. يجب أن توقف إسرائيل ضرباتها المدمرة على حياة المدنيين والبنية التحتية.

إن جميع سكان غزة يواجهون خطر المجاعة. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، يتم تجويع العائلات وحرمانها من الأساسيات. في 18 أيار/مايو، أبلغت السلطات الإسرائيلية الأمم المتحدة بالموافقة على استئناف الدخول المحدود للمساعدات إلى غزة. ومنذ ذلك الحين، دخلت أعداد محدودة جداً من السلع وتم توزيعها من قبل الأمم المتحدة وشركائها. ولكن هذا أقرب ما يكون لوصول قارب للنجاة بعد غرق السفينة.

وستواصل الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تقديم المساعدة الإنسانية على أساس مبادئ الحيادية والنزاهة. ولدينا خطة تتماشى مع القانون الدولي الإنساني والقرار 2720 (2023). وسنظل ملتزمين بالعمل مع جميع الأطراف لتنفيذها. وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، لا يمكننا المشاركة في أي آلية تنتهك المبادئ الإنسانية. وأود أن أكرر التأكيد على أن المساعدات ليست محل تفاوض، ولا يجوز بأي حال من الأحوال القبول بالتهجير القسري.

لقد فقد المدنيون في غزة الأمل. فبدلاً من قول "وداعاً، إلى اللقاء غداً"، يقول الفلسطينيون الآن "إلى اللقاء في الجنة". إن الموت رفيقهم. إنها ليست حياة، وليست أملاً. يستحق الفلسطينيون في غزة أكثر من مجرد البقاء على قيد الحياة. إنهم يستحقون مستقبلاً تستمر فيه حياتهم وتزدهر.

وفي نهاية المطاف، فإن أي حل مستدام لغزة هو حل سياسي. لقد آن الأوان للمضي قدماً في الاتفاقات والترتيبات المتعلقة بالأمن والحكم بعد انتهاء الحرب، وينبغي ألا تنتظر أكثر من ذلك. ويشمل ذلك دعم حكومة فلسطينية جرى إصلاحها ونشيطها وتمكينها لتتولى حكم غزة والضفة الغربية. ويجب مراعاة مخاوف إسرائيل الأمنية المشروعة. وتضطلع المنطقة بدور حيوي في هذا الصدد، مع المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي.

وفي حين أن غزة تستحوذ على اهتمام العالم لأسباب وجيهة، فإن الضفة الغربية تسير في مسار خطير. وأفضل وصف للتطورات هو التسارع في عملية الضم بحكم الأمر الواقع من خلال التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وعنف المستوطنين. وإذا لم يتم عكس ذلك المسار، فسيجعل حل الدولتين مستحيلاً عملياً. وقد أدّت العمليات الأمنية الإسرائيلية في شمالي الضفة الغربية، ولا سيما في مخيمات اللاجئين، والاشتباكات المسلحة التي أعقبتها، إلى مقتل العديد من الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال، وتشريد الآلاف، وحرمان كثيرين من منازلهم. كما استمرت الهجمات التي يشنها المسلحون الفلسطينيون، مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين إسرائيليين، بمن فيهم امرأة حامل لقيت حتفها. لا يمكن تبرير العنف ضد المدنيين من أي طرف كان.

وعند الحديث عن الأرض الفلسطينية المحتلة، يأتي وقت القيادة الفلسطينية لتجاوز الانقسامات الداخلية والتركيز على الحكم الفعال والشامل للجميع. إن السلطة الفلسطينية هي ثمرة عقود من الاستثمار في بناء الدولة من قبل هذا المجتمع الدولي ذاته. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم المؤسسات الفلسطينية وحمايتها. يجب أن تستمر الإصلاحات لضمان استمرارية السلطة الفلسطينية وشرعيتها أمام شعبها وقدرتها على استئناف مسؤولياتها في قطاع غزة. ويجب على السلطة الفلسطينية أن ترتقي إلى مستوى هذا التحدي التاريخي. ومع ذلك، فإن غياب العملية السياسية لإنهاء النزاع، إلى جانب تعثر الإصلاحات وما تتخذه إسرائيل من تدابير اقتصادية وإدارية وأمنية، يعيق بشكل كبير إحراز تقدم فوري.

في الختام، أود أن أؤكد على النقاط التالية. أولاً، يجب أن تصل المساعدات والمعونات الإنسانية على وجه السرعة إلى جميع المدنيين في جميع أنحاء غزة وفقا للقانون الدولي الإنساني. إن موقف الأمم المتحدة وخطتها معروفان جيداً. ثانياً، لا يمكن لأهل غزة أن يتحملوا الانتظار حتى استئناف الخدمات الضرورية. ويجب استعادة سبل العيش والكرامة الإنسانية. ويجب أن تُستأنف جهود التعافي المبكر على الفور. ثالثاً، يجب من دون لبس رفض التهجير القسري للمدنيين ومنعه وفقاً للقانون الدولي. وينبغي دعم الفلسطينيين للبقاء على أرضهم. رابعاً، هناك حاجة إلى حكم فلسطيني بعد الحرب وترتيبات أمنية مناسبة في غزة تعالج احتياجات الفلسطينيين وحقوقهم والمخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل. خامساً، يجب الحفاظ على الوحدة الإقليمية والسياسية لغزة والضفة الغربية. وتقوض التجزئة آفاق السلام وحل الدولتين القابل للتطبيق. وبالطبع، سادساً – ويمكن أن تكون هذه أيضاً النقطة الأولى – أود أن أؤكد مجدداً على ضرورة الإفراج غير المشروط عن الرهائن وإعادة الرفات إلى عائلاتهم. يجب أن يعودوا إلى ديارهم.

إن المشاركة والتنسيق الدوليين أمران حاسمان. واستلهاماً من التمثال المنحوت في عام 1996 – المعروف لدى البعض باسم "فلسطين تختفي" للفنان الفلسطيني سليمان منصور – وأدعو الأعضاء للاطلاع عليه – علينا أن نتحرك قبل فوات الأوان. وتقع المسؤولية على عاتق الأطراف وعلينا، نحن المجتمع الدولي. يجب أن نتحرك الآن لعكس المسار الحالي. ومن الضروري وجود عملية سياسية واضحة المعالم ومدعومة على نطاق واسع وذات جدول زمني محدد، مصحوبة بضمانات وتأكيدات. فتحقيق كيان الدولة هو حق وليس مكافأة. دعونا لا نُخلد في التاريخ باعتبارنا الجيل الذي سمح باختفاء حل الدولتين.

ولنكن الجيل الذي فضّل الشجاعة على الحذر والعدالة على الجمود والسلام على السياسة. لنكن جزءاً من الجيل الذي يحقق ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كاغ على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للدكتور سيدوا.

الدكتور سيدوا (*تكلم بالإنكليزية*): اسمي الدكتور فيروز سيدوا. وأنا طبيب جرّاح أمريكي متخصص في طب الإصابات والعناية المركزة، ومقر عملي في ستوكتون بولاية كاليفورنيا. أقف اليوم أمام مجلس الأمن للحديث عن قطاع غزة، حيث تطوّعتُ مرتين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – أولاً في المستشفى الأوروبي من 25 آذار/مارس إلى 8 نيسان/أبريل 2024، ومؤخراً في مجمع ناصر الطبي من 6 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2025. وكلاهما في مدينة خان يونس.

أنا لست هنا كسياسي أو صانع سياسات. أنا مجرد طبيب أشهد على التدمير المقصود للبنية الصحية، واستهداف زملائي من الكوادر الطبية، ومحاولة محو شعب بأكمله. ينص دستور منظمة الصحة العالمية على أن السلام والأمن لا يتحققان إلا من خلال صحة الشعوب، وهو ما يتطلب تعاوناً كاملاً من الأفراد والدول. لقد أخذتُ هذا الأمر على محمل الجد، وهو السبب الذي جعلني أتطوع في مناطق النزاع من هايتي إلى أوكرانيا إلى غزة.

وفي غزة، أجريت عمليات جراحية في مستشفيات من دون تعقيم أو كهرباء أو تخدير. وأجريت عمليات جراحية في طوابق مكتظة بالناس وقذرة. ومات أطفال، لا لأنه لا يمكن النجاة من إصاباتهم، ولكن لأنه لم يكن لدينا الدم والمضادات الحيوية واللوازم الأساسية التي تتوفر بسهولة في أي مستشفى كبير في أي مكان آخر من العالم. ولم أر ولم أعالج مقاتلا واحدا خلال الأسابيع الخمسة التي قضيتها في غزة. وكان مرضاي أطفالا في السادسة من عمرهم مصابين بشظايا قذائف في قلوبهم ورصاصات في أدمغتهم، ونساء حوامل تحطمت أحواضهن وتقطعت أجنتهن قطعتين وهي لا تزال في الرحم. وكانت الأمهات اللاجئات في المستشفى يطبخن الخبز على أطباق ساخنة في قسم الطوارئ أثناء أحداث الإصابات الجماعية بينما كنا نتعامل مع وابل النيران والموت من حولنا في كل مكان.

لقد تحطمت أسس الحياة – الأسرة والصحة والمجتمع – في غزة. ولم يفشل النظام الطبي – بل جرى تفكيكه بشكل منهجي من خلال حملة عسكرية متواصلة تنتهك القانون الدولي الإنساني عمدا. ولا يموت المدنيون الآن نتيجة للغارات الجوية المستمرة فحسب، بل أيضا بسبب سوء التغذية الحاد والإنتان والتعرض للإصابة واليأس. وبين الزيارتين اللتين قمت بهما إلى غزة، شهدت تدهوراً حاداً في صحة المرضى، لا بسبب الإصابات فحسب، بل بسبب تفاقم الجوع وسوء التغذية الذي يزيد من ضعف أجسادهم، وبطء التئام جروحهم في ويقلل من فرص بقائهم على قيد الحياة.

دعونا لا ننسى أن هذه كارثة من صنع الإنسان. ويمكن تفاديها تماما. والمشاركة فيها أو السماح بحدوثها خيار. وهي حرمان متعمد من الظروف الضرورية للحياة – أي الغذاء، والمأوى والماء والدواء. ومنع الإبادة الجماعية يعني رفض اعتبار هذه الفظائع أمرا طبيعيا. ويعني رفض تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم

ورفض اعتبارهم سعرات حرارية يتم حسابها أو شاحنات تتحرك. ونرى الآن أن طريقة التفكير هذه قد أدت إلى أزمة كرامة إنسانية، حيث أصبح شعب بأكمله يصارع من أجل البقاء على قيد الحياة.

في 18 آذار/مارس، انتهكت إسرائيل وقف إطلاق النار. وفي ذلك اليوم، شهدت في مجمع ناصر الطبي أشد حوادث الإصابات الجماعية في حياتي المهنية. فقد وصل ما مجموعه 221 مريضا مصابا بجروح بالغة في صباح يوم واحد – كان 90 منهم متوفين عند وصولهم، وكان نصفهم تقريبا من الأطفال المصابين بجروح خطيرة. لا يمكن لأي نظام صحي على وجه الأرض أن يتعامل مع ذلك، ناهيك عن نظام صحي محاصر ويفتقر إلى اللوازم. من المفترض أن تكون المستشفيات ملاذات. ومن المفترض حماية العاملين في مجال الرعاية الصحية والمسعفين. ومن المفترض أن يحظى الأطفال بالحماية. أما في غزة، فلا توجد هذه الحماية بكل بساطة. ولا تمييز بين المقاتل والمدني كل يوم. كان معظم مرضاي من الأطفال في سن ما قبل المراهقة، وهشمت المتفجرات أجسادهم ومزقتها القطع المعدنية المتطايرة. ومات كثير منهم، واستيقظ من عاشوا منهم في كثير من الأحيان ليروا أن أفراد أسرهم قد ماتوا جميعا.

في العام الماضي، نشرت في صحيفة نيويورك تايمز دراسة استقصائية شملت 65 من الأمريكيين العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين خدموا في غزة. وأفاد 83 في المائة منهم بأنهم شاهدوا أطفالا أُطلق عليهم الرصاص في الرأس أو الصدر. وعالجت شخصيا 13 من هذه الحالات خلال الأسبوعين اللذين قضيتها في المستشفى الأوروبي. وأفاد التحالف من أجل أطفال الحرب بأن ما يقرب من نصف أطفال غزة لديهم ميول انتحارية. إنهم يتساءلون لماذا لم يموتوا مع أختهم أو أمهم أو أبيهم – لا بدافع التطرف ولكن بسبب حزن لا يطاق. وأتساءل عما إذا كان أي عضو من أعضاء المجلس قد التقى بطفل يبلغ من العمر 5 سنوات لم يعد يرغب في العيش، ناهيك عن تصور مجتمع يساور فيه هذا الشعور كثيرا من الأطفال الصغار. ما يدهشني لا أن بعض الأطفال في غزة قد فقدوا الرغبة في الحياة، بل أن بعضهم لا يزال متشبثا بالأمل. ولم يعد أصدقائي الفلسطينيون – ومعظمهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية – يتحدثون عن الصمود أو حتى عن البقاء. ويستذكر الآباء ملابس أطفالهم في حال اضطرارهم إلى التعرف على رفاتهم لاحقا. ويصلّون من أجل الحصول على قطعة خبز يعطونها لأولادهم قبل أن يناموا للتخفيف من جوعهم عند الموت إذا قُتلوا أثناء الليل. وفي الوقت نفسه، يعبر أصدقائي الإسرائيليون والأمريكيون عن فزعهم إزاء ما يجري باسمهم. ولا يستطيع كثير منا أن يفهم كيف تستمر حكوماتنا في تسليح هذا الدمار العبثي. لكن الأعضاء في هذه القاعة يستطيعون وقفه.

إنني هنا لأنني شاهدت ما يحدث في غزة، لا سيما للأطفال، ولا يمكنني التظاهر بأنني لم أشاهده. ولا يمكن للأعضاء أيضا أن يدّعوا الجهل. وأحث المجلس – لا سيما حكومة بلدي – على العمل على وجه السرعة لاتخاذ التدابير التالية التي يمكن تنفيذها.

أولا، يجب أن تطالب بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، يشمل وقف جميع عمليات نقل الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع، إضافة إلى فرض جزاءات محددة الأهداف وقانونية على إسرائيل.

ثانيا، يجب أن تطالب بإعادة فتح جميع معابر غزة وضمان الإجلاء الطبي من دون قيود، بما في ذلك الإجلاء إلى مستشفيات الضفة الغربية والقدس الشرقية، حيث يمكن علاج المرضى الفلسطينيين على أيدي أطباء فلسطينيين، مع ضمان العودة الآمنة إلى غزة.

ثالثا، يجب أن تكفل استمرار إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة، بما يتيح وصول جميع الإمدادات الأساسية – المأوى والغذاء والماء والوقود واللوازم الطبية – إلى جميع المحتاجين.

رابعا، يجب عليها أن ترفض بشدة وبصراحة تسليح وتسييس المساعدات اللذين تجسدهما مؤسسة غزة الإنسانية، التي استقال مديرها التنفيذي – وهو من قدامى المحاربين في قوات مشاة بحرية الولايات المتحدة الأمريكية – علنا يوم الأحد، مشيرا إلى عدم التزام المؤسسة بالمبادئ الإنسانية. ويجب أن نؤكد على دعم آليات الأمم المتحدة القائمة، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وضمان إمكانية وصول المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة بشكل كامل ومن دون عوائق إلى المحتاجين وتقديم رعاية متخصصة لهم.

خامسا، يجب أن تكفل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

سادسا، يجب عليها أن تكفل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع العاملين في مجال الرعاية الصحية، بمن فيهم الدكتور حسام أبو صفية الذي تحتجزه إسرائيل منذ أكثر من 150 يوما.

سابعا، يجب عليها أن تتمسك بميثاق الأمم المتحدة وأن تتحرك الآن لمنع الإبادة الجماعية.

قد يعد الناجون من سكان غزة، يوما ما، سجلا للوعود الجوفاء التي قطعها أعضاء المجلس بينما تتعمق جراحهم وتُزهق أرواحهم. وإذا ظل المجلس صامتا ولم يتصرف الآن، فإن هذا السجل سيظل شاهدا على فشل عالمي في توفير الرعاية العاجلة وعلى انهيار ضميرنا الجماعي. وأناشد الأعضاء أن يفعلوا ما عُهد إليهم فعله، أي حماية السلام والأمن الدوليين ومنع وقوع ضرر لا يمكن تداركه. والخطوات المذكورة التي أوردتها هي أقل ما يلزم. وأطلب إلى ممثلة حكومة بلدي أن تستمع إلى أصوات غالبية الأمريكيين الذين يطالبون بنفس الشيء. فإذا استمرت هذه الحالة، فلن يبقى هناك أطباء فلسطينيون – لن يبقى أحد لرعاية المرضى والجرحى. ولن يبقى فلسطينيون لإعادة بناء نظام الرعاية الصحية. إننا نفقد جيلا أمام أعيننا، ونحكم على الناس بالموت جوعا ومرضا ويأسا – وهي وفيات يمكن منعها بسهولة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الدكتور سيدوا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسقة الخاصة كاغ والدكتور سيدوا على إحاطتيهما.

في البداية، أود أن أعبر عن تعازيّ في أعقاب جريمة القتل المأساوية التي راح ضحيتها مسؤولان في السفارة الإسرائيلية يارون ليشينسكي وسارة ميلغريم – مواطنة أمريكية – خلال احتفال للجالية اليهودية الأسبوع الماضي في واشنطن العاصمة. ولم يُقتل يارون وسارة لسبب آخر سوى أن المعتدي أراد أن يقتل

يهودا. وذلك أمر مروع ومخز. نستطيع، بل ويجب علينا، أن نبذل جهدا أكبر لمكافحة التصاعد المقزز لمعاداة السامية في جميع أنحاء العالم. فلتكن ذكراهم رحمة.

وأعتقد أنه تجدر الإشارة إلى أن آخر تغريدة نشرها يارون على منصة التواصل الاجتماعي"إكس" قبل مقتله تناولت معاداة السامية في الأمم المتحدة. وأدانت على وجه التحديد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية توم فليتشر لنشره أكاذيب معادية للسامية. فعندما خاطب وكيل الأمين العام فليتشر مجلس الأمن في 13 أيار/مايو (انظر S/PV.9914)، استخدم لغة تثير تهمة الإبادة الجماعية ضد إسرائيل. وادعى في الأسبوع الماضي أن 14 000 من الأطفال على وشك الموت في غضون 48 ساعة – وهو كذب محض. فهذا النوع من التصريحات غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لمسؤول في منصبه.

قُتل يارون وسارة الأسبوع الماضي لمجرد حضورهما مناسبة للشباب اليهود. والمفارقة هي أن الحدث ناقش كيفية إيجاد طرق لإدخال المساعدات إلى غزة، لكن هذا الحدث لم يكن مهما – فقد استُهدفا بسبب هويتهما. إن الولايات المتحدة تعمل بلا كلل من أجل تحرير الرهائن وإنهاء هذه الحرب، التي بدأتها حماس بوحشية. لكن في أكثر اللحظات حساسية، لا تزال بعض الدول الأعضاء غير راغبة في إدانة الجماعة الإرهابية المسؤولة عن ذلك. دع عنكم أن هذه الأعمال تعرض الرهائن للخطر، فالنتيجة الفعلية هي الحكم على المدنيين في غزة بالبقاء تحت سيطرة حماس لجيل آخر. وستواصل الولايات المتحدة من جانبها بذل جهودها للتوصل إلى اتفاق دبلوماسي لتحرير الرهائن. ولا تزال حماس ترفض مقترحات الولايات المتحدة وقطر ومصر التي من شأنها إطلاق سراح الرهائن الـ 58 المتبقين – المحتجزين بقسوة منذ 600 يوم – وإعادة الهدوء إلى غزة. وتُثبت حماس كل يوم عدم اكتراثها بالفلسطينيين الذين تدعي أنها تمثلهم، في الوقت الذي تقمع فيه بعنف الاحتجاجات ضد حكمها الهمجي وتحول المساعدات المخصصة للمدنيين عن مسارها.

وتقف الولايات المتحدة تماما وراء إسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها. ويجب هزيمة حماس للمضي قدما. وكما قال الوزير روبيو، إذا بقيت جمرة واحدة، فستشعل النار من جديد. فلا يمكن أن يكون هناك سلام أو ازدهار في غزة ما دامت حماس تحكمها بالقوة. وينبغي للمجلس أن يضغط على حماس لنزع سلاحها وترك الفلسطينيين في غزة وتحريرهم من طغيانها. فحماية حماس من المساءلة لا تؤدي إلا إلى تقويض أمن إسرائيل وإطالة أمد معاناة الفلسطينيين. ويجب على حماس إطلاق سراح الرهائن فورا، بما في ذلك جثث الأمريكيين الأربعة المقتولين التي لا تزال تحتجزها، وهي تعود لإيتاي خين وغادي هاغاي وجودي واينستين هاغاي وعومر نيوترا. ولن يهدأ لنا بال حتى إعادة جميع الرهائن من غزة.

فلنكن واضحين: ينبغي للمجلس أن يدعم عمل المفاوضين. وتدعم الولايات المتحدة إيصال المساعدات للمدنيين في غزة بطريقة لا تتيح لحماس الاستفادة منها. ونؤيد المبادرة الجديدة لاستئناف تدفق المساعدات من خلال الآليات القائمة بالفعل ريثما تُصبح آلية مؤسسة غزة الإنسانية جاهزة للعمل بكامل طاقتها. ومؤسسة غزة الإنسانية كيان مستقل، أنشئ لتوفير آلية آمنة لإيصال المساعدات مباشرة إلى المحتاجين. وندعو الأمم المتحدة إلى العمل مع مؤسسة غزة الإنسانية وإسرائيل للتوصل إلى اتفاقات حول كيفية تفعيل هذا النظام بطريقة تناسب الجميع – طريقة تتيح الفرصة لإيصال المساعدات مباشرة إلى المدنيين والحيلولة دون قيام حماس أو غيرها من الجماعات الإرهابية والإجرامية بتحويلها عن مسارها.

وستدعم الولايات المتحدة بناء مستقبل حافل بالفرص لسكان غزة، يتحررون فيه من حماس. وكما أكد الرئيس ترامب خلال زيارته الأخيرة، فإن جيلا جديدا من القادة يتجاوزون أمام أعيننا النزاعات القديمة وانقسامات الماضي المرهقة ويصوغون مستقبلا لشرق أوسط تحدده التجارة لا الفوضى؛ شرق أوسط يصدِّر التكنولوجيا، لا الإرهاب؛ شرق أوسط يتعاون فيه الناس من مختلف الدول والأديان والعقائد على بناء المدن.

وستقوم الولايات المتحدة بدورها للمساعدة في صياغة ذلك الواقع الجديد إلى جانب إسرائيل وشركائنا العرب. ولكن الولايات المتحدة تقف في الوقت نفسه إلى جانب إسرائيل في رفضها القاطع لأي جهد انفرادي للاعتراف بدولة فلسطينية أو لفرض شروط على إسرائيل، الأمر الذي سيمثل مكافأة لا يقبلها الضمير على هجوم حماس الشنيع على إسرائيل الذي أدى إلى ذبح إسرائيليين وأمريكيين واختطافهم بوحشية.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر السيدة سيغريد كاغ والدكتور فيروز سيدوا على إحاطتيهما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للسيد توم فليتشر عن تأييدنا للإحاطة التي قدمها الأسبوع الماضي بشأن معاناة الشعب الفلسطيني في غزة (انظر S/PV.9921).

في صباح يوم الجمعة 23 أيار/مايو، غادرت الدكتورة آلاء النجار منزلها لتؤدي مناوبتها الطبية في مجمع ناصر الطبي. ولم تكن تعلم أنها ستكون المرة الأخيرة التي تودع فيها تسعة من أطفالها العشرة. وتحولت طبيبة الأطفال التي أمضت حياتها في إنقاذ حياة الأطفال إلى أم مكلومة، وجدت نفسها مجبرة على التعرف على جثث أبنائها وبناتها المحترقة. وقد نقل زملاؤها الجثث إلى غرفة الطوارئ في نفس الممرات التي منحت فيها ذات يوم الأمل للآخرين. وكان أولاد الدكتورة النجار يحملون أسماء – يحيى وراكان ورسلان وجبران وإيف وريفان وسيدين ولقمان وسيدرا. لقد قُتلوا جميعا. وكان أكبرهم يبلغ من العمر 12 عاما؛ وأصغرهم ستة أشهر فقط. هؤلاء هم أطفالها. لم يكونوا أعضاء في مركز قيادة وتحكم تابع لحماس. وبينما تدفن الدكتورة النجار أطفالها – هذه هي الدكتورة النجار – لا يزال زوجها حمدي يرقد في غيبوبة عميقة وابنها آدم البالغ من العمر 10 سنوات مصاب بجروح خطيرة في المستشفى. ونأمل أن ينجو من الموت. إذا استيقظ حمدي أخيراً، ماذا ستقول له؟ وعندما يسأل آدم عن إخوته وأخواته، ما هي القصة التي يمكن أن تخبره بها؟

وفي مشهد مرعب آخر، حاولت الطفلة ورد الشيخ خليل، البالغة من العمر 6 سنوات، الفرار من النيران التي تلتهم مدرستها – ملجأها إثر غارة جوية إسرائيلية. وتحول هذا الملجأ، الذي كان من المفترض أن يحمي المدنيين النازحين، إلى فرن لحرق الجثث. وماتت أمها واشقاؤها. والدها بين الحياة والموت. ولم يسلم أحد في غزة، سواء كان من الأطباء أو النساء أو الأطفال أو النازحين، بل حتى الأمل نفسه لم يسلم.

ولم يعد للأرقام معنى. فما قيمة القول إن 18 000 طفل قد ماتوا؟ إنهم ليسوا مجرد أرقام، بل هم أرواح وأحلام أُخمدت وأصوات ولحظات لعب وتهويدات اختفت. لقد كانوا دفء البيوت وبهجة الفصول الدراسية والقلب النابض للأحياء. لقد قتلهم الجيش الإسرائيلي عمدا في أحضان أمهاتهم وفي الفصول الدراسية والمستشفيات وطوابير الخبز وتحت السلالم وفي الخيام. ولم يكن موتهم أحد الأضرار الجانبية، بل نتيجة

لنظام لا يرى الفلسطينيين أرواحا بشرية وإنما بلا قيمة يمكن التخلص منهم. وهذا ليس صدى يتلاشى، وإنما صرخة، ويجب أن تنتهي هذه الأهوال. ويجب السماح للناجين المتبقين بالعيش. يجب أن يرى العالم هؤلاء الأطفال – الأطفال الفلسطينيين، أطفال غزة – كما لو أنهم أطفاله. ويجب أن نتحرك من أجل ورد وعلاء و 000 18 آخرين لم تتح لهم الفرصة لتوديعنا.

لم تعد كلمات الإدانة كافية. يجب أن نتحرك الآن. فقد قتلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أكثر من 000 54 شخص منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولم تتوقف الحصيلة عند 000 53 شخص، بل أصبحت اليوم 000 54 شخص. وتسببت إسرائيل في إصابة أكثر من 000 123 شخص. وقُتل أكثر من 900 3 شخص وأصيب أكثر من 000 11 شخص منذ 18 آذار/مارس وحده. كم عدد القتلى الآخرين الذين يجب أن يموتوا قبل أن يتخذ مجلس الأمن إجراءً؟ كم عدد الأيتام الذين يجب أن يتنقلوا بين الأنقاض في غزة؟ كم من الدماء يجب أن تُراق قبل أن يقر المجلس بأن الكيل قد طفح؟ إن بلدي، الجزائر، يتحمل مسؤوليته ويعقد العزم على دفع المجلس إلى التحرك. لقد ولى وقت التردد.

وعدت الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي الشعب الفلسطيني بدولة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف. ولكن حلم الدولة الفلسطينية يتلاشى بعد مرور ثلاثة عقود على اتفاقات أوسلو تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي وصمت المجتمع الدولي. ويتواصل الاحتلال الإسرائيلي الذي يزداد جرأة بسبب إفلاته من العقاب وتمتعه بالحصانة. ويتصاعد عنف المستوطنين وينتشر الاستيطان. وتُبتلع الأرض الفلسطينية شيئا فشيئا وتُدنَّس المقدسات على مرأى ومسمع من العالم. لقد أصبح النظام العالمي عاجزا، وهو الذي يُفترض أن يدعم العدالة. ولذلك نتساءل: ما المتوقع من الفلسطينيين؟ هل يجب أن يستمروا في تقديم أطفالهم على مذبح التقاعس العالمي؟ هل لا يزال المجتمع الدولي يؤمن بحل الدولتين؟

يملك الفلسطينيون، مثل جميع البشر، الحق في الحياة والكرامة وفي وطن. وهم ليسوا استثناء. ويجب أن نجد حلا جذريا لهذا النزاع، فلا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم بدون إعمال حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة. وكما قال الرئيس عبد المجيد تبون:

”يجب أن نتخذ إجراءات حازمة لرفع الظلم التاريخي المستمر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني. ويجب علينا أن نحيي بشكل عاجل عملية السلام التي تواجه حالياً مأزقاً غير مسبوق. ومن الضروري إجبار السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتقيد بالتزاماتها“.

الحل معروف جيداً. لقد حان الوقت لتنفيذه.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المنسق الخاص كاغ والدكتور سيدوا على إحاطتيهما الهامتين واثاقبتين هذا الصباح.

قد ناقش مجلس الأمن باستمرار الآثار المدمرة المباشرة لعدد من التطورات الأخيرة المقلقة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتكلمنا عن الحالة الإنسانية الكارثية في غزة، حيث وصل عدد القتلى إلى أكثر من 000 53، وأكثر من 000 100 الجرحى، وجميع السكان على حافة مجاعة سببها الإنسان. وكجزء من

الأغلبية الساحقة من الأصوات في المجلس، تؤكد الدانمرك مرة أخرى على ضرورة تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة بحرية وعلى نطاق واسع بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية. لقد عارضنا الهجوم العسكري الإسرائيلي الموسع، وطالبنا بإنهاء الحرب فوراً، إلى جانب الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. أما في الضفة الغربية، فقد دعونا إلى وقف عنف المستوطنين والمستوطنات غير القانونية التي تسارعت وتيرتها في الآونة الأخيرة بسرعة غير مسبوقة. ومع ذلك، ما زلنا نشهد عمليات التهجير القسري والهدم والقيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين.

وفي الوقت الذي ندين فيه الآثار المباشرة لتلك التطورات، فإن المجلس يتحمل مسؤولية معالجة تأثيرها على السلم والأمن الدوليين في الأجل الطويل. وأود أن أوضح ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، إن سكان غزة يتضورون جوعاً. ويمكن أن تسبب المجاعة ضرراً لا يمكن علاجه، خاصةً للأطفال، مما قد يؤثر عليهم ما حييوا. ويحذر التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من أن 000 71 الأطفال دون سن الخامسة من العمر و 000 17 من النساء الحوامل والمرضعات يواجهون خطر سوء التغذية الحاد. ونشدد على ضرورة أن تتخذ إسرائيل إجراءات فورية لحماية حق الإنسان في الحياة. إن جميع أطراف النزاع ملزمة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني وبواجب حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال الفلسطينيون، من الأذى. ونذكر أيضًا أن الحق في الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان الأساسية.

ثانياً، تسببت الحرب في غزة بدمار كبير في البنية التحتية المدنية، وآثار مدمرة على تعليم الأطفال. وقد تضرر أكثر من 95 في المائة من جميع المدارس في غزة، وتم إخراج 000 660 طفل من المدارس وفقدوا ما يصل إلى 19 شهراً من التعليم. وفي القدس الشرقية المحتلة، أُجبر 800 طالب آخر في وقت سابق من هذا الشهر على مغادرة صفوفهم الدراسية بعد أن أمرت القوات الإسرائيلية بإغلاق ست مدارس تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد يؤدي فقدان إمكانية الحصول على التعليم إلى عواقب طويلة الأجل على رفاه الأطفال وتعلمهم. والتعليم أمر بالغ الأهمية لمعالجة صدمة الحرب – سمعنا هذا الصباح تقييم الدكتور سيدهوا بأن نصف أطفال غزة لديهم ميول انتحارية – ولبناء المهارات ذات الصلة اللازمة لإعادة بناء بلدهم بعد انتهاء النزاع. ونكرر التأكيد على ضرورة حماية البنية التحتية المدنية، مثل المدارس، بما في ذلك الامتناع عن استخدامها لأغراض عسكرية. وندعو إلى حماية حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم الآمن.

ثالثاً، في الضفة الغربية، تستولي إسرائيل على مساحات قياسية من الأراضي الفلسطينية، وتشرد الفلسطينيين إلى جيوب معزولة وتجعل من المستحيل عملياً تشكيل دولة فلسطينية في المستقبل، متصلة جغرافياً وقابلة للحياة. ونشير إلى أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد جزاءات ضد المستوطنين المتطرفين العنيفين، ونشجع أعضاء المجلس الآخرين على أن يحذوا حذوه. كما أحطنا علماً مؤخراً بقرار الحكومة الإسرائيلية المثير للقلق بالشروع في تسجيل الأراضي في المنطقة جيم وتسجيلها للإسرائيليين من القطاع الخاص. وتكرر الدانمرك التأكيد على أن أي محاولة من جانب إسرائيل لضم الأراضي الفلسطينية ستكون غير مقبولة وستشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

في إسرائيل، تسبب الهجوم الإرهابي الشنيع الذي شنته حماس في صدمة شديدة ودائمة في إسرائيل وأدى إلى مزيد من التباعد بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونواصل إدانتنا للهجوم الإرهابي الوحشي واحتجاز الرهائن بلا رحمة من قبل حماس، ونكرر مطالبتنا بضرورة إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط. وهذه التطورات لا تخدم مصلحة السلام والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين في الأجل الطويل. ولا تزال الدانمرك ملتزمة التزاماً راسخاً بأمن إسرائيل. ومع ذلك، لا يمكن أن يأتي ذلك على حساب المدنيين الفلسطينيين وحقهم في العيش بسلام وكرامة. لذلك أكرر نداءات الدانمرك العاجلة لإسرائيل لوقف الهجوم العسكري المستمر والمكثف والسماح فوراً باستئناف المساعدات الإنسانية بشكل كامل. ويجب السماح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بالعمل بشكل مستقل ونزيه لإنقاذ أرواح الأبرياء الآن. ولا يمكننا تجاهل الآثار الفورية المدمرة للتطورات الحالية أو تأثيرها في الأجل الطويل على الأجيال الفلسطينية القادمة وعلى جدوى حل الدولتين. وتؤكد الدانمرك أن حل الدولتين هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى القادم للتسوية السلمية لقضية فلسطين وتنفيذ حل الدولتين.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المنسقة الخاصة كاغ على إحاطتها اليوم وعلى طلباتها. وأود أيضاً أن أشكر الدكتور سيدوا على شهادته وعلى عمله في غزة.

لقد قلنا مراراً أننا نعجز عن إيجاد كلمات نصف بها ما يجري، ولكن لا يمكننا تكرار هذه العبارات إلى ما لا نهاية. وفي وقت مبكر من فترة ولايتنا في مجلس الأمن، أصدرت تعليمات لفريقي بتجنب الشرح المطول للحالة في الميدان في بياناتنا. وهذه التعليمات موجهة لمقدمي الإحاطات، الذين يوافوننا عادة كل أسبوعي أو على نحو متواتر بصورة أكبر بمعلومات عن الحالة. وهنا في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن، أعتقد أننا محظوظون جداً ويشرفنا أن يكون لدينا أفضل مقدمي الإحاطات عن الحالة في الميدان، من المنسق الخاص كاغ إلى وكيل الأمين العام فليتشر ومقدمي الإحاطات من المجتمع المدني مثل الدكتور سيدوا اليوم. ودورنا ليس هو الطعن في مقدمي الإحاطات أو الرسالة بل توجيه الرسالة. ودورنا هو أن نتخذ المواقف ونأخذ الإحاطات بعين الاعتبار وندرس بعناية مواقف الآخرين ونجد إمكانيات للمجلس للرد على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين.

ويمكن تلخيص بياني في كلمة واحدة وجملة واحدة. الكلمة هي "المسؤولية"، والجملة هي "إن من مسؤوليتنا حماية المدنيين في غزة". فإحراق الخيام، وضرب المدارس التي تحولت إلى ملاجئ، وتشريد المدنيين بشكل مستمر، والتسبب بالجوع، وإغلاق المستشفيات، وقطع الخدمات الأساسية – هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان دفعت آلاف المدنيين إلى حافة الهاوية. وبما أن مهمة سرد كل الأعمال الوحشية أصبحت مستحيلة، فإن مسؤوليتنا عن عدم التقاعس أصبحت أكثر وضوحًا، شأنها في ذلك شأن مسؤوليتنا عن اتخاذ إجراء.

وتقع على عاتقنا مسؤولية واضحة لحماية المدنيين. وفي ضوء الإنذار الذي أطلقها التقرير الأخير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي والمعلومات المتداولة بشأن الجوع في غزة، نواصل الدعوة إلى رفع الحصار عن غزة فوراً. وبتجاوز الحصار الكامل شهرين كاملين، يجب أن نقول بكل وضوح أن حجم

المساعدات الحالية التي تصل إلى غزة غير كافٍ وأن هناك حاجة ماسة إلى دخول المساعدات على نطاق واسع وتوزيعها بشكل آمن ودون عوائق. ويجب أن تكون المعابر مفتوحة، ويجب استخدام جميع الممرات الممكنة ومنح التسهيلات. ويجب ضمان المرور الآمن للعاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني. الوقت من ذهب. ونكرر أن أي جهة فاعلة تقدم المساعدة الإنسانية يجب أن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. ونكرر الإعراب عن قلقنا البالغ إزاء النموذج الجديد لتوزيع المساعدات. ونرحب بخطة الأمم المتحدة المنسقة لاستئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. وكما أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كالاس بوضوح في بيان لها اليوم، فإننا نذكّر بالدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة في توزيع المساعدات الإنسانية. وخلال وقف إطلاق النار، أثبتت الأمم المتحدة أنها قادرة على الإنجاز إذا سُمح لها بذلك.

وتقع على عاتقنا مسؤولية واضحة للعمل. ولهذا السبب، تدعم سلوفينيا بشكل كامل الجهود الجارية التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد حل تفاوضي يكفل وقف إطلاق النار في غزة. وندعو جميع الأطراف إلى الانخراط فيها بحسن نية. ولذلك، تؤيد سلوفينيا بقوة المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، الذي سيعقد في حزيران/يونيه برئاسة فرنسا والمملكة العربية السعودية. ولكننا نعتقد أن تلك الجهود يجب أن تُبذل جنباً إلى جنب مع عمل مجلس الأمن. ويكتسي عامل الوقت أهمية بالغة. ويجب أن يكون المجلس واضحًا في مطالبته التي لا لبس فيها بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. ولهذا السبب، نؤيد اتخاذ المجلس إجراءات عاجلة. ونأمل أن يُظهر المجلس وحدة الصف عند التصويت على مشروع القرار الإنساني الذي تجري مناقشته الآن بين الأعضاء المنتخبين.

إن التزام الصمت ليس خياراً.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر فرنسا المنسقة الخاصة سيغريد كاغ والدكتور فيروز سيدوا على إحاطتيهما اللتين تذكراننا بمحنة السكان المدنيين في غزة.

إن فرنسا لن تنسى أبدا الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويجب إطلاق سراح الرهائن الذين لا تزال حماس والجماعات الإرهابية الأخرى تحتجزهم في غزة. وكما كرر وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي هنا (انظر S/PV.9907)، فإن حماس ليست، ولا يمكن أن تكون، جزءًا من الحل في غزة. ويجب نزع سلاحها، وتحييدها سياسيًا. ومع ذلك، فإن المدنيين في غزة ليسوا من حماس، وهم يعانون من وضع إنساني مدمر ويجب على مجلس الأمن أن يعالج هذا الوضع بالاستمرار في مطالبة إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يتصرف المجلس ويعتمد قراراً إنسانيًا.

أولا، يجب رفع جميع العقبات التي تعترض دخول المساعدات الإنسانية وإيصالها وجميع القيود المفروضة على كميتها ومكوناتها. فالكميات المحدودة للغاية التي دخلت في الأيام القليلة الماضية لا تكفي لتلبية احتياجات السكان، خاصة بعد 11 أسبوعًا طويلا من الحصار التام. وما صور الأشخاص الذين

يتضورون جوعاً وهم يقتحمون الشاحنات ونقاط توزيع المساعدات سوى مثال مأساوي على ذلك. ولا يمكن إيصال عشرات الأطنان من المساعدات التي تمولها فرنسا وبلدان أخرى إلى غزة. وهذا أمر غير مقبول.

ثانيا، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني الذين أثبتوا قدرتهم على تقديم المساعدة بما يتماشى تماماً مع المبادئ الإنسانية. ونرحب بالخطة المعلن عنها في 16 أيار/مايو والتي تعزز الضمانات ضد خطر تحويل المساعدات عن مسارها. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى السماح لموظفي الأمم المتحدة بالوصول الكامل إلى غزة للتحقق من إيصال المساعدات الإنسانية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2720 (2023). وأكرر دعمنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولوكيل الأمين العام توم فليتشر وخدماته ولجميع وكالات وصناديق وبرامج ومنظمات منظومة الأمم المتحدة العاملة في الميدان والتي تسعى إلى تقديم شهادة صادقة ونزيهة وتتصرف بإنسانية.

وندعو إسرائيل إلى السماح للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني بالعمل بأمان تام. ومن غير المقبول إنشاء منظومة بديلة لا تحترم القانون الدولي أو مبادئه الإنسانية ومن شأنها أن تؤدي إلى التهجير القسري للأشخاص. وشهدنا يوم أمس مثالا صارخًا على محدودية الآليات التي أنشأتها إسرائيل. كما تكرر فرنسا معارضتها الحازمة لأي خطة لاحتلال إسرائيل الدائم لقطاع غزة والتهجير القسري للسكان. ومن شأن هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي أن تؤدي إلى طريق مسدود تماماً. وعلاوة على ذلك، فإن حماية السكان المدنيين والبنية التحتية جزء لا يتجزأ من التزامات إسرائيل بموجب اتفاقيات جنيف. والضربات المتكررة على المدارس والمستشفيات ومنازل المدنيين غير مقبولة ويجب أن تنتهي.

إن ثمة حاجة ملحة إلى أن توقف إسرائيل عملياتها العسكرية وإلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة. وتدعو فرنسا الأطراف إلى العودة إلى الاحترام الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وتدعم جهود الولايات المتحدة وقطر ومصر لتسهيل المفاوضات. وأؤكد مجدداً أننا نتضامن بقوة مع عائلات جميع الرهائن الذين يجب إطلاق سراحهم دون تأخير. ونعيد التأكيد على حق الإسرائيليين في العيش بأمان وندين الهجمات الحوثية الأخيرة.

غير أن هناك حاجة ملحة لإيجاد بديل للحرب بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين – بديل يقوم على حل الدولتين ويلبي التطلعات المشروعة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في أن تكون لكل منهما دولة يعيشون فيها بسلام وأمن. وتشكر فرنسا الدول الأعضاء على مشاركتها في الاجتماع التحضيري في 23 أيار/مايو، ولا سيما تلك التي قبلت تحمل المسؤولية داخل الأفرقة العاملة. ويجب علينا الآن أن نقطع التزامات سياسية ومالية ومادية ملموسة من أجل الحفاظ على حل الدولتين قبل المؤتمر الذي ستشارك فرنسا في رئاسته مع المملكة العربية السعودية في الفترة من 17 إلى 20 حزيران/يونيه – وهو مؤتمر دولي يُعقد بناء على طلب الجمعية العامة لدعم حل الدولتين هنا في نيويورك. وكما أكد وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي، فإن فرنسا تأمل في أن يسهل المؤتمر إحراز تقدم مشترك في السلام والأمن في إسرائيل وفلسطين والاعتراف بفلسطين كدولة والتطبيع والتكامل الإقليميين ونزع سلاح حماس وتنشيط الحكم الفلسطيني.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما أشكر المنسقة الخاصة كاغ على إحاطتها الشاملة، وقد استمعتُ باهتمام إلى الشهادة المؤثرة التي قدمتها الدكتورة سيدوا.

قبل أسبوعين تقريباً، استمعنا إلى إحاطة واقعية من وكيل الأمين العام توم فليتشر حيث ناشدنا أن ندرس بجدية الإرث الذي سيتركه مجلس الأمن فيما يتعلق بما يجري حالياً في غزة (انظر S/PV.9914). وقد استمعنا اليوم مرة أخرى إلى نداءات مماثلة من المنسقة الخاصة كاغ والدكتور سيدوا، في الوقت الذي يستمر فيه الوضع في التدهور على نحو لا يمكن تصوره. ولا ينبغي إجبار أحد على العيش في الظروف المروعة التي يعيشها الفلسطينيون في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراءات مبدئية وعاجلة رداً على الوضع الخطير الذي فُرض على الشعب الفلسطيني في غزة.

ومع استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق العودة إلى وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، ترى غيانا أن أي اتفاق سلام يجري التوصل إليه يجب أن يتضمن ثلاث ضمانات على الأقل.

أولا، ينبغي عدم إجبار الفلسطينيين على التخلي عن أي من حقوقهم مقابل السلام. وعلى وجه التحديد، ينبغي ألا يُجبروا على التخلي عن وطنهم. إن الاختيار بين استمرار الهجوم الإسرائيلي والتهجير القسري خيار خاطئ.

ثانيا، يجب أن يمتثل أي اتفاق سلام بدقة للقانون الدولي. لقد أرست الحرب في غزة سوابق تمثل انتهاكات واضحة للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، أو شهدت محاولات لإرساء سوابق كهذه. نذكر، على سبيل المثال، القيود المفروضة على الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ومن الأمثلة على ذلك تشريع الكنيست ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونذكر أيضًا الحصار المستمر الذي تفرضه إسرائيل على المساعدات وآليتها المقترحة لإيصال المساعدات تحت سيطرة جيشها.

ثالثًا، يجب أن تظل حماية المدنيين ورفاههم الاعتبار الرئيسي لأي اتفاق سلام.

ما فتئت الحالة في غزة تزداد سوءاً بطرق لا يمكن تصورها، على نحو ما وصفت المنسقة الخاصة. نحن قلقون بشكل خاص من تصاعد وتيرة الغارات على الخيام والمباني السكنية والمدارس والمستشفيات المكتظة والتدمير المنهجي لأحياء بأكملها. كما أن أوامر الإخلاء المستمرة وعسكرة معظم قطاع غزة تبعث أيضا على القلق. ما من شيء يمكن أن يبرر هذا المستوى من العنف ضد المدنيين، ومن بينهم أطفال، ومنهم الرضع.

لقد أدى الحصار الذي فُرض في 2 آذار/مارس على المساعدات إلى شلل خطير في الجهود الإنسانية التي يسرها اتفاق وقف إطلاق النار. وفي حين نلاحظ رفع المسؤولين الإسرائيليين لبعض القيود مؤخراً، فإننا نلاحظ في الوقت نفسه أن بعض الإجراءات تحد بشدة من قدرة العاملين في المجال الإنساني على الاستفادة من هذه المهلة الصغيرة. فقد لاحظنا، على سبيل المثال، التحديات الناجمة عن انعدام الأمن والتأخير في موافقات التنسيق والطرق غير الملائمة التي توفرها القوات الإسرائيلية غير الصالحة لحركة

البضائع. هذه كلها عقبات من صنع الإنسان. ندعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية فيما يتعلق بحصول السكان المدنيين في غزة على السلع والخدمات الأساسية. يجب أن يخضع تقديم المساعدات للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وتعرب غيانا مرة أخرى عن ثقتها في قدرة الأمم المتحدة وشركائها على إيصال المساعدات على النطاق المطلوب في جميع أنحاء غزة، إذا ما منحت السلطة القائمة بالاحتلال التسهيلات اللازمة. لقد أبدت الأمم المتحدة باستمرار استعدادها في كل مرة كانت هناك فرصة لإدخال المساعدات إلى غزة.

كما أن حالة انعدام الأمن الغذائي في غزة مثيرة لبالغ القلق، حيث يعاني العديد من الفلسطينيين مما وصفوه بحكم بالموت البطيء. إن شهادة العاملين في المجال الإنساني في غزة بأن "الفلسطينيين يفضلون الموت في غارة جوية على أن يعيشوا معاناة نقص الغذاء والكذب على أطفالهم بشأن وجبتهم القادمة" إدانة لأولئك الذين فرضوا هذه الأنواع من الخيارات على المدنيين الأبرياء.

لم يغب عنا أنه في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات – التي نرحب بها – للتوصل إلى اتفاق نووي بهدف تجنب تدمير محتمل لبلد آخر، يتم استخدام أسلحة مختلفة ضد الشعب الفلسطيني مما يؤدي إلى تدميره. وللأسف، نحن لا نردّ بشكل مجدٍ لمواجهة تصرفات جيش الدفاع الإسرائيلي. وما يجعل الأمر أكثر إثارة للقلق هو حقيقة أن صور إبادة الفلسطينيين تُنقل على الهواء مباشرة في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك لا نتحرك لوقفها. إن حكم الأجيال القادمة سيكون قاسيًا بشكل مبرر تجاهنا – نحن من رأى محاولات إبادة شعب بأكمله ولم نتحرك. أمام المجلس فرصة لاتخاذ إجراء الآن. فقد طفح الكيل.

وفي ضوء ما تقدم، تجد غيانا نفسها مضطرة إلى تكرار النداءات التالية.

أولاً، نحن ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار في غزة، وفقاً للقرار 2735 (2024). لا شيء يبرر العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، ومن الواضح أن الأهداف العسكرية التي حددتها إسرائيل لا يمكن تحقيقها من دون عواقب وخيمة على المدنيين.

ثانياً، تكرر غيانا دعوتها لإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في غزة، وكذلك جميع الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل من دون توجيه تهم إليهم. إن أخذ الرهائن جريمة حرب، ويجب محاسبة جميع مرتكبيها.

ثالثًا، تناشد غيانا إسرائيل رفع الحصار المفروض على إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل كامل والسماح للأمم المتحدة وشركائها بالقيام بعملهم المنقذ للحياة. يقتضي القانون الدولي الإنساني وفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه المدنيين، وقد أكدت محكمة العدل الدولية على ذلك.

وختاما، تناشد غيانا مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل العمل على وجه السرعة لإحياء حل الدولتين باعتباره الحل الوحيد العادل والشامل للقضية الفلسطينية.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت في ضوء الأزمة الإنسانية المتفاقمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونشكر السيدة سيغريد كاغ على إحاطتها

وعلى جهودها بوصفها المنسقة الخاصة المؤقتة لعملية السلام في الشرق الأوسط. كما نشكر الدكتور فيروز سيدوا على إحاطته.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المتردية في غزة، حيث يصارع السكان من أجل البقاء جراء التصعيد العسكري المستمر. ببساطة لا يوجد مكان آمن للمدنيين في غزة.

إن التقارير الأخيرة عن خطر المجاعة والنزوح القسري وتدمير البنية التحتية الحيوية تبعث على الأسى الشديد. هذه أزمة من صنع الإنسان بالكامل ويمكن الوقاية منها، وتتفاقم بسبب الحرمان المستمر من الحصول على المساعدات المنقذة للحياة.

ويدين الصومال بشدة القيود المستمرة المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية ويدعو إلى إيصال المساعدات بشكل فوري وآمن ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة. يجب إعادة فتح جميع المعابر الحدودية، بما في ذلك معبر رفح وكرم أبو سالم، ويجب احترام القانون الدولي الإنساني من دون استثناء.

كما نعرب عن قلقنا إزاء الضغوط المتزايدة على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ونؤكد دعمنا الكامل لدورها الحاسم الأهمية في خدمة اللاجئين الفلسطينيين. إن محاولات نزع الشرعية عن الوكالة أو وقف تمويلها لا تهدد حقوق اللاجئين فحسب، بل وتهدد أيضاً الاستقرار الأوسع نطاقاً في المنطقة.

كما أننا منزعجون من استمرار النشاط الاستيطاني والعنف الاستيطاني ضد المدنيين في الضفة الغربية وتآكل الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس. إن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعودة إلى وطنه وإقامة دولته، ليست خاضعة للتفاوض أو التأجيل.

إن التجاهل الصارخ للقرارات الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، بما في ذلك التدابير المؤقتة الصادرة في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، تحدٍ مباشر للنظام القانوني الدولي. تتحمل إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤوليات قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. هذه الالتزامات ليست اختيارية؛ فهي ملزمة، ويجب إنفاذها. إن الهجمات على المدنيين وعرقلة المساعدات الإنسانية واستهداف المرافق الطبية واستخدام التجويع كسلاح حرب، كلها أمور تتطلب تحقيقات مستقلة وإنصافاً قضائياً موثوقاً.

لا تقتصر عواقب الصراع الذي طال أمده على غزة. لقد أثارت الأزمة حالة من عدم الاستقرار الإقليمي على نطاق واسع، مما زاد من التوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. تنطوي الحالة على خطر التحول إلى مواجهة أوسع نطاقاً مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين.

لا يمكن للمجلس أن يبقى صامتاً بينما تزهق أرواح الأبرياء وتنتهك الأعراف الإنسانية. ندعو إلى وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار واستعادة الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة.

ويدعم الصومال جميع الجهود الدبلوماسية ذات المصداقية التي تهدف إلى وقف التصعيد وتسوية الصراع، بما في ذلك المؤتمر الدولي القادم للسلام الذي تستضيفه المملكة العربية السعودية وفرنسا.

إننا نحث المجتمع الدولي على اغتنام هذه اللحظة وإعادة إطلاق عملية سياسية جادة نحو سلام عادل ودائم – سلام يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشريف، بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بالعمل مع زملائه أعضاء المجلس والشركاء الإقليميين للتمسك بالقانون الدولي والدفاع عن المبادئ الإنسانية والنهوض بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسقة الخاصة كاغ والدكتور سيدوا على إحاطتيهما المقدمتين اليوم، اللتين رسمتا صورة كارثية. وأشيد بهما وبزملائهما العاملين في المجالين الإنساني والصحي الذين يعملون بلا كلل لتخفيف المعاناة الإنسانية.

وسأدلي بثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، لطالما دعمت المملكة المتحدة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وقد تعرضت لهجوم شنيع على يد حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وعانى الرهائن من محنة لا يمكن تصورها. ونكرر دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عنهم ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. ولكن كما قال رئيس وزراء بلدي، إننا نعارض بشدة تصعيد الحكومة الإسرائيلية عملها العسكري في غزة الذي هو غير متناسب على الإطلاق. إن وقف إطلاق النار الفوري، وليس المزيد من إراقة الدماء، هو السبيل لتأمين إطلاق سراح الرهائن ووقف دوامة العنف التي لا تنتهي.

ثانياً، وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، فإن مستوى المعاناة الإنسانية في غزة لا يطاق. يواجه المدنيون المجاعة والنزوح والصدمات النفسية. وقد حذرت الأمم المتحدة من المخاطر الناجمة عن خطة الحكومة الإسرائيلية لإيصال المساعدات. في رفح أمس، رأينا هذا التحذير يتحول إلى حقيقة واقعة إذ فقدت مؤسسة غزة الإنسانية السيطرة على مركز التوزيع التابع لها، حيث تم الإبلاغ عن وقوع العديد من الإصابات وحالة من الضيق الشديد لأولئك الذين يسعون بشدة للحصول على المساعدات. في المقابل، لدى الأمم المتحدة خطة واضحة لتقديم المساعدات المنقذة للحياة على نطاق واسع. وهي تتضمن وسائل متينة للتخفيف من أثر تسريب المساعدات. يقف العاملون الشجعان في المجال الإنساني على أهبة الاستعداد للقيام بعملهم، وتنتظر 9 000 شاحنة على الحدود.

إن رسالتنا إلى رئيس الوزراء نتنياهو واضحة: دعوا المساعدات تدخل ومكّنوا الأمم المتحدة من العمل، الآن. نكرر دعمنا للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجميع وكالات الإغاثة التابعة لها. كما نرفض نية الحكومة الإسرائيلية غير المقبولة للسيطرة على قطاع غزة. يعتبر التهجير القسري الدائم انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

ثالثاً، يواصل المستوطنون العنيفون في الضفة الغربية الاعتداء على الفلسطينيين وإساءة معاملتهم، مما يجبر مجتمعات بأكملها على الفرار. أما في القدس، فتزيد الزيارات الاستفزازية للأماكن المقدسة واللغة

التحريضية التي يستخدمها الوزراء الإسرائيليون من حدة التوتر. في 20 أيار/مايو، أعلنت المملكة المتحدة عن فرض المزيد من العقوبات على الأفراد والكيانات التي تروج للعنف ضد المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية. وسنواصل العمل ضد مرتكبي هذه الانتهاكات.

لن تتخلى المملكة المتحدة عن حل الدولتين. وسوف نواصل العمل عن كثب مع فرنسا والمملكة العربية السعودية وجميع شركائنا من أجل إنجاح المؤتمر في شهر حزيران/يونيه الذي سيقودنا نحو تحقيق هذا الهدف.

أخيراً، أود أن أختم بإدانة جريمة القتل المروعة التي راح ضحيتها يارون ليشينسكي وسارة ميلغريم في واشنطن العاصمة الأسبوع الماضي وتقديم التعازي لعائلتيهما ولزملائهما.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): إن بنما ممتنة لعقد هذه الجلسة وتشكر السيدة سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة بالنيابة لعملية السلام في الشرق الأوسط والدكتور فيروز سيدهوا على إحاطتيهما. ونعرب عن تقديرنا لممثلي إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ودولة فلسطين ذات مركز المراقب الذين شرفونا بمشاركتهم في هذه الجلسة. ونشكرهم على بياناتهم المؤثرة.

تستمع بنما بقلق بالغ إلى الشهادات والصور التي تظهر كل يوم أن غزة والضفة الغربية تشهدان كارثة إنسانية ذات أبعاد مفجعة. ونكرر دعوتنا العاجلة لإعادة فرض وقف فوري لإطلاق النار من أجل تسهيل الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية الحيوية والإفراج الفوري والكريم وغير المشروط عن جميع الرهائن.

شكّل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 نقطة تحول. وقد تحول ذلك اليوم، الذي كان من المفترض أن يكون كأي يوم آخر، إلى كابوس لمئات العائلات الإسرائيلية، مع عواقب بعيدة المدى. وقد تم تنفيذ هذه الهجمات على كيبوتسات إسرائيل وفي مدنها وفي مهرجان نوفا الموسيقي، حيث قتل 1 200 من المدنيين الإسرائيليين الأبرياء – العديد منهم من الشباب – بشراسة وبوحشية متعمدة مع سبق الإصرار والترصد على الأراضي الإسرائيلية. وبالإضافة إلى القتلى، تم اختطاف 251 شخصاً آخرين واقتيادهم إلى أنفاق مظلمة في غزة. كانت تلك نتيجة المذبحة. لقد انتُزع هؤلاء الناس من منازلهم والبيئة التي حافظت على سلامتهم. واندلع الرعب دون تمييز، تاركاً جرحاً لا يزال مفتوحاً حتى الآن.

ونود أيضاً أن نسلط الضوء على سلسلة الأحداث الصامتة لحالات الاختفاء. فلا يزال هناك رهائن إسرائيليون مصيرهم مجهول والعديد من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين لا يزالون تحت الأنقاض أو محتجزين دون معلومات واضحة، ولا يزال مكان وجودهم غير واضح. بالنسبة لكلا الجانبين، فإن عدم اليقين الذي يكتنف حالات الاختفاء هذه يحول دون إغلاق ملف القضية ويديم الكرب. ونكرر دعمنا وتضامننا مع جميع العائلات.

إن الرعب الذي أطلقت حماس عنانه في 7 تشرين الأول/أكتوبر لم يكن حادثة معزولة، بل كان بداية لدوامة من العنف لا تزال مستمرة ويتحمل المدنيون أكبر قدر من المعاناة. ومنذ ذلك الحين، يعيش السكان الفلسطينيون أيضاً تحت تهديد مستمر، وهم عالقون في مرمى النيران وعواقب القرارات السياسية والعسكرية التي لا تراعي الكرامة الإنسانية.

لم يعد الأمل يهبط من السماء فوق غزة، بل الهدير الحارق للقنابل. تلك السماء نفسها التي يشاهدها أطفالنا وأبناء وبنات إخوتنا وأحفادنا بدهشة وفرح – عندما يطيّرون طائرة ورقية أو يرون طائراً يحلّق ماراً بهم – أصبحت بالنسبة لملايين الناس إشارة تحذير، إنذاراً بأن الموت يتربص بهم وقد يأتي في أي لحظة. وعلى أرض الواقع، حيث كانت هناك مدارس مليئة بأصوات الأطفال الذين يستحقون مستقبلاً ومنازل كريمة تفوح منها رائحة الخبز الطازج، لم يعد هناك اليوم سوى الأنقاض والجوع والظل المخوف للدبابة.

فما كان من المفترض أن يكون أسعد سنوات عمر الناس أصبح حقلاً من الخراب الذي تتخلله صفارات الإنذار والانفجارات والتهديد المستمر، مما يولد مخاوف لا ينبغي أن يعيشها أي شخص. وقد قُتل أكثر من 53 000 فلسطيني وجُرح عشرات الآلاف من الفلسطينيين خلال النزاع. لقد نزح أكثر من 1,9 مليون شخص في غزة، بعضهم أكثر من 10 مرات. وتم إعلان 81 في المائة من الأراضي منطقة عسكرية أو خاضعة لأوامر التهجير. أما في الضفة الغربية، فقد أدت القيود المفروضة على الحركة وعمليات الهدم والعنف إلى تفاقم الوضع الذي لا يمكن تحمله أصلاً.

إن وضع الأطفال في غزة ينذر بالخطر على نحو خاص. وحذرت اليونيسف من أن أكثر من 70 000 طفل دون سن الخامسة قد يعانون بشدة من سوء التغذية، بما في ذلك 14 000 يعانون من سوء التغذية الحاد. والعديد من هؤلاء الأطفال يموتون بالفعل لأسباب يمكن الوقاية منها تماماً.

إننا قلقون بشأن الانهيار شبه التام للخدمات الأساسية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن 19 مستشفى فقط من أصل 36 مستشفى في القطاع لا تزال تعمل، وما لا يقل عن 94 في المائة منها على الأقل غير صالحة للعمل أو لحقت بها أضرار أو دمرت جزئيا أو كليا. وقد علق مستشفى كمال عدوان، وهو مركز لعلاج سوء التغذية الحاد في شمال غزة، عملياته في 20 أيار/مايو. وفي جميع أنحاء الإقليم، لم يتبق سوى 2 000 سرير في المستشفيات لأكثر من مليوني شخص.

ووفقا للأمم المتحدة، بالكاد تتمكن المطابخ المجتمعية من توزيع 300 000 حصة غذائية يوميا، في حين أن هناك حاجة إلى أكثر من مليوني حصة. لا يمكن أن يظل الوضع الطبيعي هو محدودية وتجزؤ إمكانية الحصول على أساسيات الحياة – من الغذاء والدواء والمياه النظيفة.

ونلاحظ بقلق بالغ الأحداث التي وقعت بالأمس، عندما تسببت الفوضى نتيجة شدة جوع السكان الفلسطينيين في إثقال كاهل قدرات مركز التوزيع الذي تم إنشاؤه. وتسلط هذه الأحداث الضوء على أوجه قصور هذا الحل وتؤكد على الحاجة الملحة إلى تنسيق أفضل، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة، لضمان الوصول الآمن وتوزيع المساعدات الإنسانية بشكل أكثر فعالية وعلى نطاق أوسع. ويجب أن يكون أي جهد إنساني محكوما بمبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال، لضمان وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها، من دون تدخل أو شروط.

وتعرب بنما عن تقديرها وإشادتها بالعاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الصحي التابعين للأمم المتحدة الذين يواصلون تقديم الإغاثة بشجاعة وتفانٍ وسط هذا الرعب. إن عملهم منارة أمل في خضم المعاناة.

وتكرر بنما مناشدتها العاجلة لوضع حد لدوامة المعاناة التي يعيشها الإسرائيليون والفلسطينيون. لقد حان الوقت الآن لإنقاذ الأرواح، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وتحقيق الإفراج الفوري والكريم وغير المشروط عن جميع من لا يزالون في الأسر.

إننا لا نتحدث فقط عن وقف الأعمال العدائية، بل عن صحوة أخلاقية، وعن استعادة المفهوم الأساسي القائل بأن كل حياة بشرية لها قيمة.

لا يمكن أن يبقى مستقبل غزة رهينة لتطرّف حماس، ولا لنيّتها المعلنة المتمثلة في إرهاب الشعب الإسرائيلي بهدف إبقائه تحت تهديداتها. ولا يمكن أن يبقى مستقبل فلسطين وإسرائيل رهينة الخوف والكراهية واليأس.

والسلام الدائم الذي يسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش معا بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها تحظى بالاحترام المتبادل لن يتحقق إلا من خلال شجاعة سياسية حقيقية، وتراحم، ورغبة صادقة في المصالحة، إلى جانب جهود شاملة لإعادة الإعمار.

إن السلام لا يعني مجرد غياب الحرب؛ وإنما هو وجود الكرامة.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة المؤقتة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها المفصلة والواقعية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بقطاع غزة والضفة الغربية. كما أشيد بالإحاطة المقنعة التي قدمها الدكتور فيروز سيدوا.

تسلم سيراليون بحدوث تقدم تدريجي في سورية ولبنان، وإن كان هشا، لكن ما يحدث في غزة والضفة الغربية من عنف مستمر وكارثة إنسانية يظل مصدرا لبالغ القلق وشاغلا ملحا.

لقد شهدت الأشهر الماضية واحدة من أحلك الفترات بالنسبة للمدنيين في غزة. إن العرقلة المستمرة للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، والتدمير المنهجي للبنية التحتية المدنية وإزهاق الأرواح البريئة على نطاق واسع هي أمور لم تنتهك حدود الاعتبارات الإنسانية فحسب، بل وتثير أيضاً تساؤلات خطيرة حول المساءلة بموجب القانون الدولي.

لقد أدى الحصار المطول والعمليات العسكرية التي يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى جعل أكثر من 80 في المائة من القطاع إما تحت أوامر إخلاء أو لا يمكن الوصول إليها بحكم الأمر الواقع. وقد أفضت هذه الأعمال إلى ظروف كارثية تهدد بقاء السكان المدنيين على قيد الحياة وتزيد من خطر المجاعة وسوء التغذية والخروج على القانون.

وقد شهد شهر أيار/مايو وحده استهداف مستشفيات، مثل المستشفيين الإندونيسي والأوروبي في غزة، ما أدى إلى زيادة تقليص إمكانية الحصول على الرعاية العاجلة. والاستهداف المتكرر للبنية التحتية للرعاية الصحية والعاملين فيها انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف فورا. ويجب عدم استخدام الأعيان المدنية لأغراض عسكرية إطلاقا، وعدم استخدام المدنيين كدروع بشرية. يجب أن تظل حماية حياة المدنيين مبدأ أساسيا يوجه جميع أطراف النزاع.

أما في الضفة الغربية، فإن تصاعد عنف المستوطنين والتهجير القسري وتدمير الممتلكات، لا سيما في طولكرم وجنين وطوباس، أمر مثير للقلق الشديد. ونشجب جميع هذه الأعمال، بما في ذلك قتل المدنيين من قبل أي جهة فاعلة.

ولا تزال الخسائر في صفوف المدنيين في غزة، وخاصة النساء والأطفال، تصدم الضمير العالمي. وتتمسك سيراليون بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالمبادئ الأساسية المتمثلة في السلام والعدالة والكرامة الإنسانية. وبناء على ذلك، يجب علينا أن ندرك بشكل جماعي أن ما يحدث في غزة الآن يحمل العديد من السمات المميزة للفظائع الجماعية. إن الخطر ليس نظريا، بل حقيقي ومتصاعد وموثوق.

وبالنظر إلى تجربتنا الخاصة، فإننا ندرك جيدا عواقب التأخر في العمل الدولي أو التقاعس عن العمل. كما أننا نتذكر بوضوح مؤلم الفشل العالمي في منع الفظائع الجماعية في رواندا وسريبرينيتسا، التي أعلنت المحاكم الدولية المختصة لاحقا أنها أعمال إبادة جماعية.

وقد أكدت محكمة العدل الدولية في قراراتها التاريخية على الواجب القانوني والأخلاقي للعمل على منع الإبادة الجماعية. إن الالتزام بمنع الإبادة الجماعية ليس التزاما يخضع لتقدير الأطراف. وإنما هو قاعدة آمرة للقانون الدولي ملزمة لجميع الدول. وهو يفرض واجبات لا تقتصر على الامتناع عن ارتكاب هذه الجرائم فحسب، بل وواجب اتخاذ تدابير فعالة وسريعة لتجنبها.

وفي الوقت الحاضر، نواجه لحظة لا تقل أهمية. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المستمرة عن القصف العشوائي وتدمير البنية التحتية الحيوية والحرمان من المساعدات الإنسانية والخطاب التحريضي. قد تساهم هذه الأنماط في خلق ظروف معيشية من شأنها أن تؤدي إلى تدمير مجموعة ما، كليا أو جزئيا، وهو أمر محظور صراحة بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي تدون القانون الدولي العرفي.

ولذلك فإننا ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري ومن دون عوائق، وإلى اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لمنع المزيد من التدهور في الحالة. إن إغلاق المعابر وعرقلة المساعدات أمر غير مقبول ويجب التراجع عنه من دون تأخير. يجب ألا يتكرر تواطؤ المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، يجب أن يتماشى تقديم المساعدات الإنسانية بشكل كامل مع المبادئ الإنسانية الراسخة المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. إن هذه المبادئ ليست أساسية لفعالية تقديم المساعدة فحسب ولكنها ضرورية أيضاً لضمان وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ويجب عدم استغلال المساعدات أبداً كأداة للحرب أو إخضاعها لشروط تمس كرامة السكان المتضررين أو بقاءهم. ويجب حماية سلامة العمليات الإنسانية في جميع الأوقات، ويجب على جميع الأطراف السماح بوصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق، وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

في كانون الثاني/يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير تحفظية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، وأمرت دولة

إسرائيل باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع الأعمال المحظورة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية. وفي 24 أيار/مايو 2024، تم توسيع نطاق هذه التدابير لتشمل وقف الهجوم العسكري في رفح وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وتؤكد سيراليون على أن هذه الأوامر ملزمة. وليس الامتثال مسألة تقدير سياسي، بل هو واجب قانوني. إن عدم الامتثال لشرعية محكمة العدل الدولية يهدد ويقوض مصداقية النظام الدولي القائم على القواعد.

وهنالك أزمة مساءلة تكمن في صميم الكارثة الحالية. ويجب عدم التقصير في التصدي لحجم المعاناة التي يتعرض لها المدنيون في غزة وفي دولة إسرائيل. ويجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وتعتقد سيراليون أنه لا بد من التمسك بالقانون الدولي لاستعادة العدالة ومنع وقوع مزيد من الفظائع. لذلك لا يمكن لمجلس الأمن أن يلتزم الصمت. بل يجب أن يتصرف حسبما تمليه هذه اللحظة من وضوح واقتناع. وتتوقف على ذلك مصداقية المجلس وأرواح آلاف المدنيين. وتحث سيراليون على تجديد الالتزام بمسؤوليات المجلس بموجب الميثاق، خاصة في منع الجرائم الفظيعة والتمسك بالقانون الدولي الإنساني.

ووُجهت دعوات في كل من "خطتنا المشتركة" التي وضعها الأمين العام (A/75/982) وميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) إلى اتباع نهج أكثر قابلية للتنبؤ وقائم على المبادئ في الإنذار المبكر والوقاية والمساءلة. ويجب تفعيل هذين الإطارين عن طريق مشاركة المجلس وعمله باستمرار، بسبل منها مبادرات ضبط النفس في استخدام حق النقض، لا سيما في السياقات التي يشتد فيها خطر وقوع فظائع جماعية.

وإذ ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن خطر وقوع فظائع جماعية، تؤكد سيراليون من جديد أن الحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يحقق السلام المستدام. ونؤكد من جديد دعمنا لحل الدولتين، حيث تعيش دولة فلسطينية مستقلة جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمن. ولئن كانت الأعمال الإنسانية ذات أهمية حيوية، فإنها ليست بديلاً عن عملية دبلوماسية مستدامة. ويجب أن يكون وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن ورفع الحصار الإنساني نقطة البداية. ونشيد بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة، وندعو بإلحاح إلى استمرار الوساطة. وندعو الطرفين إلى التصرف على وجه السرعة وبحسن نية.

وتعتقد سيراليون أن آفاق السلام الدائم ستبقى بعيدة المنال ما لم تعالَج الأسباب الجذرية للاحتلال والتوسع الاستيطاني والإقصاء السياسي. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لحل سياسي تفاوضي وعادل ودائم يستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فقد تسبب هذا النزاع بمعاناة هائلة وأودى بعدد لا يحصى من الأرواح وشهد كثيراً من الفرص الضائعة لتحقيق السلام. وأدى انهيار وقف إطلاق النار في شهر آذار/مارس وحده إلى مقتل أكثر من 500 3 مدني إضافي، إلى جانب أكثر من 50 رهينة لا يزالون محتجزين. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية جماعية لا لوقف الفوضى فحسب، بل لتعزيز ظروف التعايش والسلام الدائم.

لذلك نختتم بأن نحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراء. كما نحث المجلس على ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي، والمساءلة عن جميع الانتهاكات الجسيمة، وحماية جميع المدنيين بغض النظر عن هويتهم. وينبغي لنا ألا نسمح بفوات هذه اللحظة بالتقاعس أو المواربة. إن مصداقية المجلس – وأرواح الآلاف – تتوقف على ما نختار فعله الآن.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيدة سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة بالنيابة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطتها بشأن الحالة في غزة. كما نعرب عن امتناننا للدكتور فيروز سيدوا على شهادته. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تضامننا مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد توم فليتشر، فيما يتعلق بالهجمات التي تعرض لها بعد آخر إحاطة قدمها لمجلس الأمن (انظر S/PV.9914).

إن كل يوم جديد يجلب أخباراً مأساوية من منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وتبث العناوين الرئيسية للنشرات الإخبارية تقارير عن أرقام قياسية جديدة مروعة من القتلى من الأطفال والنساء والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني. ولم يعد أحد يشعر بالصدمة إزاء الضربات التي تستهدف المدارس والمستشفيات. وقد أصبحت منذ فترة طويلة كابوساً حياً لسكان قطاع غزة، ولا يمكن للمرء إلا أن يخمن كيف يمكن لمن هم على استعداد للقيام بواجبهم الإنساني لمساعدة الشعب الفلسطيني بإيثار أن يتحملوا هذه الظروف.

وعلى الرغم من ذلك، كان لدينا بعض بصيص من الأمل في التوصل إلى حل سلمي للنزاع واستعادة اتفاق كانون الثاني/يناير، وهو أمل بعثته التقارير عن الجهود المكثفة التي بذلها الوسطاء. إلا أن هذا الأمل لم يُكتب له أن يؤتي ثماره. وفي 16 أيار/مايو، أطلقت إسرائيل عملية "عربات جدعون" التي أدت إلى تفاقم معاناة المدنيين الفلسطينيين المسالمين. يعطي الاسم التوراتي الذي أطلق على العملية فكرةً خاطئةً عن هدفها الوحشي المتمثل في السيطرة على غزة بأكملها، وتطهير شمال القطاع من سكانه وتهجيرهم قسراً إلى الجنوب. ويسيطر الجيش الإسرائيلي اليوم بالفعل على 77 في المائة من أراضي قطاع غزة. وقُتل حوالي 000 4 فلسطيني منذ استئناف الأعمال العدائية في آذار/مارس، وحوالي 000 50 منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأصيب 000 123.

وحتى الآن، لم تساعد العملية العسكرية بأي حال من الأحوال في حل مشكلة الرهائن. وسلم ممثلو حماس الرهينة الوحيد الذي أُطلق سراحه مؤخراً، وهو المواطن الأمريكي الإسرائيلي عيدان ألكسندر، كبادرة حسن نية. وتمكن 33 رهينة آخرين من العودة إلى ديارهم ولم شملهم مع أحبائهم نتيجة لاتفاق تم التوصل إليه في كانون الثاني/يناير، ولا يزال مصير الرهائن الباقين غير مؤكد، نظراً للأعمال العدائية الفعلية في القطاع.

إن الحصار الذي فرضته إسرائيل على الخدمات الإنسانية في غزة في 2 آذار/مارس يسبب معاناة لا توصف للسكان الفلسطينيين والرهائن المتبقين. وعلى الرغم من تخفيف الجانب الإسرائيلي للحصار من حين لآخر – مما أدى، على سبيل المثال، إلى السماح بدخول 400 شاحنة تحمل مساعدات الأسبوع

الماضي – لا يزال الحصار مستمراً فعلياً. وتمثل المساعدات التي أُذن بدخولها مجرد غيض من فيض بالنظر إلى الاحتياجات المذهلة. فنتذكر أنه حتى قبل الحصار كانت هناك حاجة لإدخال ما لا يقل عن 600 شاحنة يومياً إلى القطاع من أجل التصدي للحالة الإنسانية هناك. والحالة اليوم أكثر كارثية بكثير. فالإمدادات الغذائية تتضاءل، ونفدت معظم اللوازم الطبية، وهناك نقص حاد في الوقود اللازم لتشغيل البنية التحتية الأساسية. والناس يائسون. فقد رأينا ما حدث في نقطة التوزيع التابعة لمؤسسة غزة الإنسانية.

وتُجمع الوكالات الإنسانية العاملة في الميدان على أنها مستعدة لتزويد سكان غزة بجميع السلع والخدمات الأساسية، والأهم أنها قادرة على ذلك، بمجرد أن ترفع إسرائيل الحصار وتزيل العقبات الجديدة التي تعيق إيصال المساعدات وتوزيعها، التي اعترضت عليها الأمانة العامة للأمم المتحدة بشكل قاطع، كما فعل معظم أعضاء المجلس، بما في ذلك روسيا. وتتعارض الخطة الإسرائيلية المقترحة مع المبادئ الإنسانية، وتتجاهل احتياجات فئات معينة من المواطنين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية، وتعرّض حياة الفلسطينيين والعاملين في المجال الإنساني للخطر بشكل عام.

وتثير عملية الجدار الحديدي الجارية لجيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية والاشتباكات بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين والسكان المحليين قلقاً بالغاً أيضاً. وقد امتدت الأعمال العدائية إلى برقين وجنين وطولكرم وحوسان ومحيط نابلس والخليل. وفي الوقت نفسه، يقوم الإسرائيليون بتدمير الممتلكات الفلسطينية وتنفيذ اعتقالات جماعية بين السكان المحليين. وقد اعتُقل في الأمس القريب ما لا يقل عن 40 فلسطينياً. والأعمال الاستفزازية التي تقوم بها القيادة الإسرائيلية، بما في ذلك زيارة حوالي 500 1 إسرائيلي يميني متطرف برفقة وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير إلى حرم المسجد الأقصى، تؤجج الكراهية بين الأديان. ومحاولات القدس الغربية لانتهاك الوضع القانوني والتاريخي القائم للأماكن المقدسة في البلدة القديمة غير قانونية وغير مقبولة.

ونشهد الآن صداما بين واقعين تتزايد صعوبة التوفيق بينهما. فمن ناحية هناك الدعوات الصاخبة من المجتمع الدولي للامتثال للقانون الدولي الإنساني ولوقف إطلاق النار وإطلاق سراح المحتجزين وتنفيذ حل الدولتين. ومن ناحية أخرى، يركز الجانب الإسرائيلي على تحقيق كل الأهداف السياسية بالوسائل العسكرية حصراً، غير آبه بالأساليب التي يختارها أو بالضحايا المدنيين، إلى أن تُدَمَّر غزة بالكامل. ولا تترك هذه الحالة مجالاً إلا للحرب وقسوة العهد القديم.

ما الذي يمكن أن نفعله للتوفيق بين الواقع على الأرض والواقع السائد في المحافل السامية للأمم المتحدة؟ لتحقيق هذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي بذل جهود حقيقية للمساعدة في حل السبب الجذري للنزاع الذي طال أمده، ألا وهو عدم إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة ضمن حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، حيث يعيش بسلام وأمن مع إسرائيل. ولن يكون ذلك ممكناً إلا بالعودة السريعة إلى عملية السلام على أساس قانوني دولي معترف به عالمياً، وفي صميمها كانت ولا تزال الصيغة الأساسية المتمثلة في "دولتين لشعبين". وينبغي أن تكون الخطوة الأكثر إلحاحاً على هذا الطريق أن يبعث مجلس الأمن برسالة واضحة إلى الطرفين بشأن وقف غير مشروط للأعمال العدائية

وكفالة رفع إسرائيل للحصار الإنساني، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الظروف المفضية لإطلاق سراح الرهائن والأسرى المتبقين ويساعد على إحياء عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

والمأساة التي تتكشف أمام أعيننا في غزة هي أيضا نتيجة لغياب عزيمة المجتمع الدولي على تفعيل قراراته بشأن إقامة دولتين – إسرائيل وفلسطين. وعلى الرغم من السياق البالغ الصعوبة والمظالم المتبادلة والمشاعر الجياشة، إلا أننا مقتنعون بأننا يجب أن نسعى جاهدين لكي يتغلب الشعبان على عقود من العداء ويحققا السلام الذي سيؤدي إلى الاستقرار والأمن والازدهار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وأي سيناريو آخر تحفه بمخاطر جسيمة، ليس على المنطقة فحسب بل على البشرية جمعاء.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المنسقة الخاصة سيغريد كاغ على إحاطتها الشاملة اليوم، ونعرب عن امتناننا أيضاً للدكتور فيروز سيدوا على ملاحظاته المؤثرة .

لقد سمعنا تفاصيل مروعة – تفاصيل لا يمكن تخيلها ويصعب الاستماع إليها واستيعابها. ويرتجف المرء عندما يفكر في الكيفية الاتي يواجه بها جميع الموجودين في الميدان – كل هؤلاء النساء والأطفال والأطباء والعاملين في المجال الإنساني – هذه الحالة يومياً. ويود وفد بلدي في البداية أن يذكّر بتأييده الكامل للإحاطات والبيانات الموضوعية والصادقة والمسؤولة التي أدلى بها كبار مسؤولي الأمم المتحدة أمام المجلس، بمن فيهم وكيل الأمين العام توم فليتشر، وأن يعيد التأكيد على ذلك. ونرى أن أي انتقاد غير مبرر لعملهم غير مقبول.

إننا نجتمع مرة أخرى في ظل مأساة متفاقمة في غزة كان يمكن تفاديها – مأساة لا تختبر ضمائرنا فحسب، بل تختبر مصداقية المجلس ذاته. فهذه ليست كارثة طبيعية، بل كارثة من صنع البشر. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطتين اليوم ومن العديد من أعضاء المجلس الآخرين، فإن هذه كارثة من صنع البشر، سببها الحصار غير القانوني والمستمر الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على غزة، والقصف المتهور والقتل المتعمد اللذين ينفذان في إفلات تام من العقاب. والأرقام مذهلة. فقد قتل أكثر من 54 000 فلسطيني في غزة، معظمهم من النساء والأطفال. وأصيب أكثر من 122 000 شخص. ويواجه سكان غزة اعتداءات عشوائية مستمرة من البر والجو والبحر. ولا يمكن قياس الصدمات النفسية والمجتمعية أو تخيلها. فهذه بلا شك واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في عصرنا الحالي.

كم من الفظائع الأخرى يجب أن تُرتكب قبل أن يقوم المجلس بالأمر الصائب أخلاقياً وقانونياً وبموجب ميثاق الأمم المتحدة؟ لم تعد الكلمات التي تعبر عن القلق كافية. ووقت العمل – وقت منع الإبادة الجماعية – هو الآن. وكما قال الدكتور سيدوا، يجب ألا نسمح بتطبيع تلك الفظائع، لأن ذلك سيشكل إهانة للقانون الدولي والكرامة الإنسانية. ولفهم حجم الكارثة، أود أن أسلط الضوء على أربعة أبعاد ملحة للمعاناة في غزة.

أولاً، لقد انهار النظام الصحي والطبي. وقد تعرض في الواقع للتدمير والتفكيك بصورة منهجية. والمستشفيات مكتظة، وتعمل بدون وقود وبدون صرف صحي وبدون لوازم أساسية. وقد هوجم أكثر من 800 من المرافق والأصول الصحية. وقُتل عاملون طبيون ودُمرت سيارات إسعاف. هذا هو المحو الممنهج للحق في الصحة والحق في الحياة.

ثانياً، لم تعد المجاعة تشكل تهديداً؛ فهي تعم هنا، في غزة. وقد توفي بالفعل ما لا يقل عن 57 طفلاً على الأقل بسبب الجوع. وقد يواجه واحد من كل خمسة من سكان غزة المجاعة. وتُمنع قوافل المساعدات الإنسانية أو تتعرض للهجوم. ويُستهدف العاملون في مجال الإغاثة. ويُستَخدَم التجويع كسلاح، بشكل سافر وغير قانوني.

ثالثاً، إن البنية التحتية المدنية في غزة مدمرة. فقد دُمرت شبكات المياه. وقُطِعَت الكهرباء. ويجري التعتيم على الاتصالات. ودُمّر أكثر من 80 في المائة من المنازل. ويقع قطاع غزة بمعظمه الآن داخل منطقة عسكرية. هذه ليست أضراراً جانبية. إنه تدمير متعمد ومدبّر، يهدف إلى كسر إرادة الفلسطينيين في البقاء على قيد الحياة.

رابعا، إن الخسائر البشرية في صفوف النساء والأطفال لا توصف. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قُتلت أكثر من 000 28 امرأة وفتاة – أي بمعدل واحدة كل ساعة منذ تشرين الأول/أكتوبر. وهناك 000 50 امرأة حامل. وفي الشهر المقبل، ستلد أكثر من 000 5 امرأة – الكثيرات منهن في الخيام، في الشارع، من دون كهرباء أو مياه نظيفة أو رعاية طبية.

وبينما يجري تدمير غزة، لا تزال الضفة الغربية تحت الحصار. والنزوح آخذ في الارتفاع. والحركة مقيدة. ويستمر عنف المستوطنين بلا رادع. وخلال الأربعة أشهر الماضية فقط، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 130 فلسطينياً. والمنازل تُهدم. والاعتقالات التعسفية مستمرة.

وندين بشدة الزيارات الاستفزازية التي يقوم بها المسؤولون الإسرائيليون لحرم المسجد الأقصى – وهي انتهاكات للوضع القانوني والتاريخي القائم. وتهدد هذه الأعمال التحريضية بإشعال توترات إقليمية أوسع نطاقاً. ويجب الحفاظ على حرمة المسجد الأقصى بما يتماشى مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وإزاء هذه الخلفية القاتمة، ندعو إلى اتخاذ أربع خطوات عاجلة.

أولا، ندعو إلى وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار. ويجب تنفيذ القرار 2735 (2024) بالكامل. ويجب أن تتوقف جميع الهجمات على المدنيين. وندعم جميع الجهود المتواصلة للعودة إلى وقف إطلاق النار.

ثانيا، ندعو إلى الرفع الكامل والفوري للحصار المفروض على غزة. ويجب أن تعمل الفرق الإنسانية بأمان ودون عوائق. والمساعدات الضئيلة الحالية غير كافية بالمرة، وهو أمر غير مبرر على الإطلاق. ويجب على المجلس أن يطالب بالرفع الفوري وغير المشروط لجميع القيود المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية غزة وبتوزيعها بشكل آمن ودون عوائق على نطاق واسع، بما في ذلك بمعرفة الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في جميع أنحاء قطاع غزة مع الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني.

ثالثا، يجب رفض أي تهجير قسري للفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية رفضاً قاطعاً.

رابعا، يجب أن نعالج السبب الجذري: الاحتلال الذي طال أمده وإنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة الدولة. إن السلام العادل يتطلب حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، على أن تكون القدس الشريف عاصمة لدولة فلسطينية ذات سيادة. ويتيح المؤتمر الذي سيعقد الشهر المقبل برئاسة مشتركة بين فرنسا والمملكة العربية السعودية فرصة فريدة للتحرك بشكل ملموس ولا رجعة فيه في هذا الاتجاه، وهو هدف تدعمه بوضوح الغالبية العظمى من المجتمع الدولي.

وبينما ستشهد الجمعية العامة ذلك الحدث، لا يمكن للمجلس أن يبقى متفرجاً. ويجب عليه أن يتصرف وفقاً لولايته، وذلك بحماية المدنيين تحت الحصار والتقيد بالقانون الدولي والتحدث باسم المظلومين ونصرتهم. لقد انتهى وقت المواربة. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق للمعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني. ونحن متفقون على أن الكيل قد طفح. ولا يمكن الاستمرار في مقابلة الصرخات القادمة من غزة بالصمت. ولا يمكن للعالم أن يتحمل يوماً آخر من التقاعس. ولن يعفينا التاريخ بالتأكيد من مسؤوليتنا.

إن الشعور السائد حول الطاولة واضح. والطلبات العاجلة واضحة للغاية: وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والعمل الإنساني وحماية المدنيين الأبرياء. كل ذلك قابل للتنفيذ. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التكاتف والعمل من خلال اعتماد قرار لتعزيز هذا الهدف على المدى القريب وللمساعدة في تهيئة بيئة مواتية لنجاح مؤتمر حزيران/يونيه وللتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية في نهاية المطاف.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسقة الخاصة بالنيابة سيغريد كاغ والدكتور فيروز سيدوا على إحاطتيهما.

منذ 16 أيار/مايو، واصلت إسرائيل تكثيف هجومها العسكري على غزة والذي دمر مناطق واسعة مكتظة بالسكان بشكل كامل وتسبب في مقتل أكثر من 000 1 من سكان غزة خلال الأسبوعين الماضيين فقط.

لقد طُرح السؤال مراراً: متى سينتهي النزاع؟ على مدار الـ 600 يوم الماضية، دمرت الحرب شمال ووسط وجنوب قطاع غزة وأودت بحياة أكثر من 000 54 شخص. وعانى سكان غزة من التهجير القسري مراراً وتكراراً. واتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات متعددة تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، إلا أن النزاع لم يهدأ بعد ولا يزال محرك الحرب يهدر. ولن يؤدي استمرار إطالة أمد القتال إلى إطلاق سراح الرهائن، بل سيؤدي فحسب إلى المزيد من القتلى والكراهية.

لقد طُرح السؤال مراراً: هل لا توجد حدود لوسائل النزاع؟ حتى الحروب لها قواعدها. والامتثال للقانون الدولي الإنساني التزام لا يمكن إنكاره على جميع الأطراف. ومع ذلك، فقد شهدنا في غزة انتهاك وخرق الخطوط الحمراء للقانون الدولي والحد الأدنى للأخلاق الإنسانية بشكل متكرر. ويجري استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح، حيث سقط مليونا شخص في براثن الجوع الشديد نتيجة للحصار الذي طال أمده. ويجري استهداف المدارس والمستشفيات ومخيمات اللاجئين ومرافق الأمم المتحدة. وقُتل الصحفيون والعاملون في المجال الإنساني بلا رحمة. إن تأمين المساعدة الإنسانية التزام يقع على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي. ويجب الالتزام في تقديم جميع المساعدات بمبادئ النزاهة والاستقلالية والحياد.

ويجب ضمان سلامة وأمن المنشآت المدنية والعاملين في المجال الإنساني. ويجب التحقيق بصرامة في جميع الهجمات ومحاسبة مرتكبيها.

لقد طُرح السؤال مراراً: هل سيُجبر الفلسطينيون على فقدان ديارهم مرة أخرى؟ إن غزة في حالة دمار والظروف المعيشية معرضة لخطر شديد. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك دعوات متكررة من الجانب الإسرائيلي إلى تدمير غزة بالكامل والاستيلاء عليها. ويسيطر الجيش الإسرائيلي بالفعل على أكثر من 70 في المائة من مساحة قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، فإن التوسع المستمر في المستوطنات في الضفة الغربية وتكثيف عنف المستوطنين يحدان بشكل خطير من الحيز المتاح للشعب الفلسطيني للبقاء. وتنتهك التدابير التي تهدف إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والإقليمية لغزة، وكذلك الأنشطة الاستيطانية، قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. وضم غزة والضفة الغربية سيقضي تماماً على آفاق السلام في الشرق الأوسط.

وفي مواجهة هذه التساؤلات، تؤكد الصين بحزم أنه لا يمكن تأجيل وقف إطلاق النار الدائم في غزة وأنه يجب على إسرائيل أن توقف جميع العمليات العسكرية على الفور. والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية أولوية فورية. ويجب على إسرائيل أن ترفع الحصار وأن تسمح مجددا بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وأن تدعم الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى في جهودها لتقديم المساعدة. وتقدر الصين عمل وكيل الأمين العام فليتشر وستواصل دعمه.

إن غزة والضفة الغربية جزءان غير قابلين للتصرف من دولة فلسطين. ويجب على المجتمع الدولي أن يعارض بحزم أي محاولة لضم أراضي غزة أو الضفة الغربية وأن يعارض التهجير القسري لسكان غزة. وبوصف الولايات المتحدة دولة ذات تأثير كبير على الأطراف المعنية، ينبغي أن تتبنى موقفا عادلا ومسؤولا وأن تتخذ إجراءات فعالة وقوية. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتعكف الجزائر وأعضاء آخرون في المجلس حاليا على إعداد مشروع قرار جديد. وتدعم الصين جهود المجلس لاتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز وقف دائم لإطلاق النار والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية.

إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتسوية القضية الفلسطينية. ويجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده للنهوض بالعملية السياسية لحل الدولتين. ونتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنفيذ حل الدولتين الذي سيعقد في حزيران/يونيه، ونأمل أن يوفر زخما جديدا لآفاق تحقيق حل الدولتين. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لإنهاء القتال في غزة والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية وتحقيق حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية واستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسقة الخاصة سيغريد كاغ على إحاطتها المهمة. كما أشكر الدكتور فيروز سيدوا على شهادته المؤثرة وتفانيه في الميدان.

إن أعمال العنف والمعاناة الحالية التي تتكشف في غزة خلال الشهور التسعة عشر الماضية تجعلنا نشك في أننا نعيش حاليا في القرن الحادي والعشرين. إن مقتل الطفلة يقين حماد مؤخرا، وهي فتاة تبلغ من العمر 11 عاما كانت تساعد بشجاعة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى جيرانها وتنجز تقارير عن نجاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، يجسد مرة أخرى الحاجة الملحة لإنهاء هذا النزاع فورا.

وفي الوقت الذي نطالب فيه بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات المسلحة الأخرى، نحث إسرائيل على وقف ما تقوم به من قصف يقتل عشرات المدنيين الفلسطينيين دون تمييز ويدمر قطاع غزة بأكمله.

كما تكرر جمهورية كوريا دعمها الراسخ للجهود التي تبذلها الدول الوسيطة – مصر وقطر والولايات المتحدة – لضمان استئناف وقف إطلاق النار الذي تشتد الحاجة إليه. ونناشد حماس وإسرائيل التعاون بإخلاص مع الوسطاء من أجل وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين فورا.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الطرائق الجديدة للمساعدات الإنسانية في غزة التي أفادت التقارير أنها دخلت حيز التنفيذ في عدد محدود للغاية من المواقع ذات الطابع العسكري في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونكرر موقفنا الأساسي بأن على إسرائيل التزام قانوني بالسماح بتدفق المساعدات بسرعة ودون عوائق إلى جميع أنحاء غزة، مع الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية وبالتعاون الكامل مع الوكالات الإنسانية الموثوق بها، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى الإصغاء إلى الأصوات القائمة على المبادئ للعاملين في المجال الإنساني، بمن في ذلك المدير التنفيذي السابق لمؤسسة غزة الإنسانية الذي قدم استقالته لأنه "لم يستطع الالتزام بمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في التحلي بالإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال".

ولا يقتصر الأمر على الغذاء فحسب، بل هناك حاجة ماسة إلى الضروريات الأخرى، بما في ذلك الأدوية والمعدات الطبية والمياه وخدمات الصرف الصحي والملاجئ والوقود. ولا يمكن لهذه المساعدات المحدودة للغاية من حيث كميتها وإمكانية وصولها أن توفر الإغاثة الكافية لمليوني شخص في غزة. إن المدنيين الأبرياء لا يستحقون هذه المعاملة اللاإنسانية. ومما يثير القلق أيضا أن خطة المساعدات الإنسانية الإسرائيلية ستؤدي إلى التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين الجائعين في غزة عن طريق إجبارهم مباشرة، من خلال الوعد بتقديم المساعدات الغذائية والإنسانية، على الانتقال إلى مناطق قريبة من مواقع توزيع المساعدات.

كما لا يمكن تبرير استخدام المدنيين والبنية التحتية المدنية كدروع بشرية من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وفي الوقت الذي نطالب فيه بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، نطالب بشدة أيضا بأن تتقيد جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وتحميل المسؤولية لمن ينتهك تلك الالتزامات.

أما عن الحالة المتدهورة في الضفة الغربية، فإننا نكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للتصعيد والاحترام الكامل للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويُظهر الحادث الذي وقع الأسبوع الماضي، حيث أطلق الجنود الإسرائيليون طلقات تحذيرية على عشرات الدبلوماسيين الذين كانوا يزورون مدينة جنين في شمال الضفة الغربية، بوضوح أنه في ظل الاحتلال الحالي وما يصاحبه من عمليات عسكرية عنيفة، لا أحد يتمتع بالأمان – ولا حتى الدبلوماسيين الأجانب.

وبموجب القانون الدولي الإنساني، يجب على السلطة القائمة بالاحتلال الحفاظ على الحالة الراهنة. وكما هو مفصل في القرار 2334 (2016)، ينبغي لإسرائيل أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تمتنع عن أعمال التحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، ولا سيما تجاه الأماكن المقدسة في القدس.

وتعرب جمهورية كوريا عن قلقها العميق إزاء موافقات إسرائيل الأخيرة على بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية. وبما أن بناء المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي ويقوض جدوى حل الدولتين، تدعو جمهورية كوريا إسرائيل إلى التراجع عن القرارات المتعلقة به.

بالإضافة إلى ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء التصريحات والأفعال التحريضية المتكررة من قبل كبار المسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك الزيارات الأخيرة للأماكن المقدسة. كما يجب أن تتوقف الأعمال الانفرادية والتحريض ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهي الوكالة التي تعمل بتفويض من الأمم المتحدة.

ونشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تآكل رؤية حل الدولتين. إن إدامة العنف والمعاناة وإنكار وجود الجيران أو مستقبلهم يقوضان تحقيق السلام العادل والدائم. وللأسف، فإن الواقع اليوم الذي نراه في الفيديو المروع لطفلة صغيرة تمشي والنيران تشتعل بها بعد الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت ملجأً تحول إلى مدرسة، هو عكس ذلك. ولذلك فإن جمهورية كوريا تكرر دعوتها لوقف إراقة الدماء وإطلاق سراح الرهائن وتؤكد من جديد دعمها الثابت لحل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن وكرامة. وستشارك جمهورية كوريا، بصفتها عضوا في مجلس الأمن، بنشاط في المناقشات، بما في ذلك المؤتمر الرفيع المستوى في حزيران/يونيه، لضمان تحقيق السلام وإحياء مسار قابل للتطبيق لاستئناف أفق سياسي قائم على حل الدولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليونان.

أود أن أشكر المنسقة الخاصة كاغ على إحاطتها التفصيلية اليوم، وكذلك الدكتور سيدوا.

لم يمض سوى أسبوع واحد على نقاشنا الأخير في المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.9921) التي أشارت فيها الدول الأعضاء بشكل قاطع إلى الحالة الإنسانية غير المقبولة في غزة، حيث تعاني الفئات الأكثر ضعفا – النساء والأطفال – أكثر من غيرها.

لا يمكن لطفل أن يبدأ حربا أبدا. ومع ذلك، وكما يذكّرنا سوفوكليس: "تحب الحرب أن يكون ضحاياها من الصغار". لقد قُتل الآلاف من الأطفال وجُرحوا وفُصلوا عن أسرهم وحُرموا من حقهم الأساسي في النمو بصحة جيدة وجُردوا من أحلامهم بمستقبل أفضل.

ومع كل يوم يمر، يتعرض المزيد من الفلسطينيين لخطر الموت الذي لاقاه آلاف قبلهم. ويحذر التقرير الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بوضوح من أن خطر المجاعة يهدد شعبا بأكمله. ويواجه المئات خطر الموت متأثرين بإصاباتهم حيث أن المستشفيات إما علقت عملياتها أو أغلقت أبوابها.

وكل هذه المعاناة يمكن أن تنتهي بوقف إطلاق النار والوصول الكامل للمساعدات الإنسانية. وبينما نرحب بالاستئناف الجزئي لإيصال المساعدات إلى القطاع، فإن ذلك بالكاد يكفي. وهناك حاجة إلى المزيد، حيث أن السكان محرومون من الحصول على الغذاء والدواء والإمدادات الحيوية الأخرى منذ قرابة ثلاثة أشهر حتى الآن.

إن منع وصول المساعدات كوسيلة ضغط غير مقبول. وتُفاقم العمليات العسكرية الموسعة في غزة الحالة الإنسانية. ولن تؤدي هذه الإجراءات إلا إلى إطالة معاناة الفلسطينيين، بينما لن تقدّم شيئا لخدمة مصالح السلام والأمن في المنطقة في الأجل الطويل.

ونحث إسرائيل على السماح بالتدفق الفوري والكامل للمساعدات الإنسانية دون عوائق وعلى نطاق واسع إلى جميع أنحاء القطاع، حيث إن ذلك ما يمليه القانون الدولي بوضوح. ويجب استعادة إمكانية الوصول إلى خدمات الكهرباء والمياه بالكامل أيضا. ويبقى الحوار والتنسيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها أمراً بالغ الأهمية في هذا الصدد.

ونشاطر زملاءنا في الأمم المتحدة القلق الذي أعربوا عنه بشأن المقترحات الرامية إلى إنشاء آلية جديدة لإيصال المساعدات لن تفي بالمبادئ الإنسانية الأساسية. ولا يمكننا دعم خطة لا تعطي الأولوية لاحتياجات المدنيين وتقوّض قدرة الأمم المتحدة على العمل بشكل مستقل وتستثني أجزاء محددة من غزة وتزيد من عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

وفي الوقت ذاته، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. لقد اختار هؤلاء الأشخاص خدمة البشرية على حساب حياتهم. لذلك، يجب ضمان سلامتهم وأمنهم في جميع الأوقات، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وندين بشدة حوادث معاداة السامية، بما في ذلك إطلاق النار المميت الذي وقع مؤخرا في واشنطن العاصمة وأودى بحياة اثنين من موظفي السفارة. ونتقدم بتعازينا إلى عائلاتهم وإلى دولة إسرائيل، ونعرب عن تضامننا معهم.

أما عن الضفة الغربية، فإننا ندين بشدة حادث إطلاق النار أثناء زيارة دبلوماسيين أجانب إلى جنين، ونتوقع أن يتم التحقيق في هذا الحادث بشكل كامل وتحديد المسؤوليات بشكل واضح.

ونستنكر أيضا زيادة النشاط الاستيطاني وأعمال العنف.

ولا يزال الرهائن يعانون على يد حماس. ونكرر إدانتنا الشديدة للمعاملة القاسية التي يتعرض لها الرهائن، ونؤكد مجددا على موقفنا الداعي إلى ضرورة إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ودون شروط.

لا يمكن حفظ السلام بالقوة؛ ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال التفاهم. ويتعين على الطرفين السعي للتوصل إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار وتنشيط العملية السياسية للوصول إلى الهدف النهائي المتمثل في تحقيق حل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبهذه الطريقة، سيتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون أخيرا من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمان.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين الذي ستشارك فرنسا والمملكة العربية السعودية في رئاسته، بوصفه مساهمة هامة على طريق تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تنفيذ حل قائم على وجود دولتين.

كما نرحب بالخطة العربية لإعادة إعمار غزة، كما قدمتها مصر، مؤكدين على أن اضطلاع السلطة الفلسطينية بدور قيادي بعد إصلاحها ضروري في التخطيط لما بعد الحرب. فلا يوجد شريك بديل للسلام سوى سلطة فلسطينية مُصلَحة ومُمكَّنة وقادرة على ممارسة حكم فعال في الضفة الغربية وفي نهاية المطاف في غزة، حيث لن يكون لحماس أي دور في الأمن أو الحكم ولن تكون في وضع يمكنها من تهديد إسرائيل.

في الختام، من الواضح أن العنف لا يمكن أن يحمل أي خير. ومن الأهمية بمكان كسر حلقة العنف المفرغة التي ابتليت بها المنطقة لعقود من الزمن وإعلاء صوت السلام والاستقرار والازدهار من خلال الحوار.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأشكر المنسقة الخاصة سيغريد كاغ على إحاطتها المهمة وجهودها. كما أعبر عن تقديرنا العميق للدكتور فيروز سيدوا على إحاطته المؤثرة وعلى الخدمات التي قدمها لإنقاذ الجرحى الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال، في غزة وعلى مناشداته لوقف تلك الحرب الوحشية على شعبنا.

وأود أيضا أن أعيد التأكيد على دعمنا وامتناننا للأمين العام، السيد غوتيريش، وللسيد توم فليتشر والسيد لازاريني والعديد من الآخرين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة الأبطال، لدفاعهم عن أرواح الآخرين وخدمتهم وإنقاذهم على حساب أرواحهم.

يتسم القصف بالوحشية، وحشية في الدمار الغاشم والحصار وحتى في توزيع المساعدات المحدودة للغاية.

وسنسأل: كيف تشكون من وصول الغذاء أخيرا بعد أن كنتم تشكون من الجوع والمجاعة؟ أليست أي معونة أفضل من عدم وجود معونة على الإطلاق؟

من قال أن هذه يجب أن تكون خياراتنا ومصير شعبنا المشؤوم؟ حصار كامل لجميع المدنيين، بمن فيهم مليون طفل، وحرمانهم من الغذاء والماء والدواء والمأوى؟ أو نظام مساعدات مهين وتمييزي ومقتصر على الغذاء ومحدود الكمية يهدف إلى التهجير القسري للسكان وتسهيل الاستيلاء على الأراضي بشكل غير قانوني؟

أتدرون كيف نعلم أن هذا هو الهدف؟ يقول المسؤولون الإسرائيليون للعالم علانية في بياناتهم وتهديداتهم المتتالية إن هذه هي نيتهم.

ونشهد الآن استخدام المساعدات كسلاح من أسلحة الحرب بعد أن شهدنا استخدام التجويع لنفس الغرض. فهل يجب أن نصمت لأن البديل أسوأ؟ أم يجب أن ندافع عن إنسانية الفلسطينيين وجميع المدنيين في أي حالة من حالات النزاع المسلح؟

إن صور الجوعى اليائسين وهم يندفعون خارجين من الأقفاص التي أُجبروا على دخولها من أجل الحصول على المساعدات صور مفجعة ومؤلمة للغاية. إنهم بشر حرموا من الماء والغذاء والدواء لفترة طويلة جدا، ويتشبثون بالحياة بخيوط واهية. وهذا ما يثير غضب الشعب الفلسطيني بأكمله، بمن فيهم أنا. إنه لأمر مشين أن نرى هذه الحالة، ومع ذلك لا يتصرف المجلس. ماذا يريد أعضاء المجلس أكثر من ذلك؟

تريد إسرائيل أن تبدو وكأنها تسمح بدخول المساعدات، بينما تستمر في الوقت نفسه في ضمان عدم استمرار الحياة في غزة فعليا. فإذا أرادت إسرائيل إدخال المساعدات فإنها ستفتح المعابر وتسمح بدخول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وكامل بالتنسيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي أثبتت خلال فترة وقف إطلاق النار قدرتها على إيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء قطاع غزة. ولا تزال خطة الأمم المتحدة بقدراتها المثبتة في الميدان الخطة الوحيدة القابلة للتطبيق لإيصال المساعدات بما يتماشى مع الالتزامات والمبادئ الإنسانية، وهي تتمتع بجميع الضمانات اللازمة، إذا كان هذا هو الشاغل الحقيقي.

لكن الشاغل الحقيقي هو كيفية التخلص من الفلسطينيين بقتلهم وتجويعهم وتدمير غزة حتى لا يكون أمامهم خيار سوى المغادرة إذا أرادوا العيش.

لقد ذكر نتنياهو حقيقتين في خطابه أمس. الأول قزلة فرويدية: "عندما تحاول استهداف المدنيين، فإنك تصيب المدنيين دائماً". وبالفعل، كانت إسرائيل تضرب المدنيين.

الحقيقة الثانية هي "أنتم دائماً تشيطنون قبل أن تبيدوا". كان يقول ذلك كدرس تاريخي للجميع. وماذا قال عن غزة؟ "هذه هي حرب الخير ضد الشر، وبداية حرب مصممة تدور رحاها في ساحة المعركة. إنها تُشنّ ضد الحيوانات البشرية، ضد الوحوش" – يقصدنا نحن – "التي هاجمتنا بوحشية بشعة منذ قبل 20 شهراً، وسنهزمهم ونبيدهم. ولن يبق أحد منهم." لقد كرر بالأمس: "هذه حرب الحضارة ضد الهمجية". وعلينا أن نتساءل: هل من التحضر أن نقصف عشوائياً ونرتكب المجازر اليومية ونقتل عائلات بأكملها وندمر كل متطلبات الحياة والبقاء لأكثر من مليوني شخص بينهم مليون طفل؟ وهل من التحضر منع المساعدات وتجويع شعب ما؟ إذا كان هذا هو التحضر، فما هي الهمجية إذن؟ هل من التحضر قصف المدارس التي تستخدم كملاجئ للمدنيين النازحين؟

عندما تشاهدون صور الطفلة ورد الشيخ خليل ذات الست سنوات، فإن أول سؤال يجب أن يكون كيف وجدت نفسها وسط ألسنة اللهب – وهي الصورة التي عرضها أخي السيد بن جامع ممثل الجزائر على المجلس. وذلك بسبب غارة إسرائيلية على مدرسة تحولت إلى ملجأ – وهي غارة قُتل فيها 36 شخصًا، معظمهم من النساء والأطفال. نجت ورد، لكن والدتها وخمسة من أشقائها لم ينجوا من المبنى المحترق – ومرة أخرى، أطلع أخي ممثل الجزائر المجلس على الصور. وستضطر إلى العيش مع هذه الصدمة إلى الأبد، إذا أوقفنا هذه الإبادة الجماعية قبل أن تُقتل ورد أيضًا. وكما قال لنا أخونا الدكتور سيدهوا، فإن 50% ممن هم دون الخامسة من العمر لا يبحثون عن الحياة، بل يبحثون عن الموت، لأنهم لا يستطيعون تحمل ألم فقدان الكثير من الأعزاء والكثير من أفراد أسرهم وإخوتهم.

ورأت الدكتورة النجار التي كانت تقوم بمهمتها النبيلة كطبيبة تحاول إنقاذ الأرواح، أطفالها عند وصولهم إلى المستشفى وقد احترقت أجسادهم وماتوا بالفعل. لقد فقدت 9 من أطفالها العشرة، في رعب وصدمة لا يمكن للعقل أن يستوعبها ولا يمكن للقلب أن يتحملها. ومنذ أن خرقت إسرائيل وقف إطلاق النار في آذار/مارس، قُتل أكثر من 300 1 طفل فلسطيني، وأصيب حوالي 000 4. هؤلاء أطفال. ولا تزال تسمى حربًا ضد البربرية. عشرات الأطفال يموتون من الجوع. إن صور الأمهات وهن يحتضنّ أجسادهنّ الساكنة ويداعبن شعورهنّ ويتحدثن إليهنّ ويعتذرن لهنّ لا تطاق. كيف يمكن لأي شخص أن يتحمل هذا الهول؟ لدي أحفاد. وأعرف ما تعنيه هذه الأمور لعائلاتهم، ورؤية وضع الفلسطينيين دون أن يتحرك فينا الضمير لفعل شيء حيال ذلك، هو أمر يفوق قدرة أي إنسان طبيعي على تحمله. النيران والجوع يلتهمان الأطفال الفلسطينيين. لهذا السبب نحن غاضبون جدًا كفلسطينيين في كل مكان – 14 مليون منا في الأراضي المحتلة، في الشتات، في مخيمات اللاجئين، في أماكن بعيدة مثل كاليفورنيا وفي كل مكان بينهما. نحن نحب أطفالنا. نحن نحب شعبنا. ولا نريد أن نراهم يمرون بهذه المأساة وهذه الهجمات الوحشية من قبل أولئك الذين يدّعون فضائل محاربة الهمجية.

لكن نتنياهو يسخر من مزاعم المجاعة في غزة على الرغم من الأدلة الدامغة. وما هو الدليل الذي يعتمد عليه؟إنه يعتمد على حقيقة أن إسرائيل تأخذ آلاف الأسرى وتصورهم وهم شبه عراة وأن المرء يرى أنهم لا يتضورون جوعاً. إنه يتحدث عن السجناء الذين يركنون في الشاحنات بالمئات، أو في العراء في الشتاء الماضي والذي قبله، بمن في ذلك الأطفال – المزيد من المعاملة اللاإنسانية والقاسية، والمزيد من التجرد من الإنسانية، والمزيد من الاستخفاف بأبسط قواعد الكرامة الإنسانية. يدعي نتنياهو أن إسرائيل تزود السكان بالمتطلبات الأساسية: الغذاء والماء والدواء. يقول: "لهذا السبب لم يكن هنالك مجاعة جماعية على الإطلاق".

هذا هو نتنياهو نفسه الذي قرر فرض الحصار الشامل الذي عانى منه الناس في غزة على مدار الأسابيع العشرة الماضية، حيث تعمد حرمانهم من الماء والغذاء والدواء والمأوى. هذا هو نفسه نتنياهو الذي هنأ سموتريتش، الذي أعلن بعد قرار السماح بدخول بعض المساعدات: "الآن ننتصر ونطهر ونبقى. إلى أن تُدمر حماس. وعلى طول الطريق، يُقضى على ما تبقى من قطاع غزة لأنه ببساطة أصبح كل شيء هناك مدينة إرهاب كبيرة واحدة".

هذا هو نفسه سموتريتش الذي تحدث عن توسيع حدود إسرائيل على جميع الجبهات. وصاح سموتريتش محرضاً جموع المتطرفين الإسرائيليين الذين اقتحموا شوارع البلدة القديمة في القدس والحرم القدسي الشريف، فيما يسمى "يوم القدس"، "هل نخاف من كلمة احتلال؟"، في إشارة إلى الوضع هناك. وأجاب الحشد: "لا، لسنا خائفين". "هل نستوطن أرض إسرائيل؟ هل نحرر غزة؟" وقابلت الجموع ذلك بالهتاف. قال نتنياهو إن الهدف من آلية التوزيع هو أن يكون هناك منطقة معقمة في جنوب غزة يمكن أن ينتقل إليها جميع السكان. وقال مراراً وتكراراً إن إسرائيل تريد تفريغ غزة من السكان، واصفًا ذلك بـ"الهجرة الطوعية" – الاسم الرمزي للتطهير العرقي – والسيطرة على غزة.

ما الذي ينبغي لنا أن نفعله؟ هل هو التظاهر بأننا لا نرى ولا نسمع؟ يطلب منا نتنياهو ألا نصدق تصريحاته وألا نصدق أن العمل الذي قام به قد حدث بالفعل. وهو يطلب من أعضاء المجلس إعادة تعريف القانون الدولي برمته ليتناسب مع الجرائم الإسرائيلية وللتمكين من ارتكاب تلك الفظائع. وهو يطلب من الأعضاء أن يوافقوا على المساومة على حياة الناس وعلى وجودنا كأمة وعلى السلام والأمن للجميع في منطقتنا. إنه يريد تحديد المصطلحات على حساب الجميع. فبقاؤه السياسي يتوقف على ذلك. وجميعنا يعرف ذلك. ونحن نعرف ذلك منذ فترة طويلة. وأسفر ذلك عن سقوط قرابة 000 200 ضحية ما بين قتلى وجرحى. ما الذي يجب إدانته؟ تصريحات وأفعال الإبادة الجماعية، أم التصريحات والأفعال الرامية إلى منع الإبادة الجماعية؟ ما الذي يجب أن ندينه؟ ينبغي ألا تُشوه سمعة أولئك الذين يعارضون تلك السياسات الوحشية، في حين أن من يقفون وراءها لا يخضعون للمساءلة أبدًا. ينبغي أن نرى الحقيقة. وينبغي أن نرى بوضوح.

من جانبنا، فإن موقفنا واضح ولا لبس فيه. ما من شيء يمكن أن يبرر مهاجمة المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. ولا مزيد من ازدواجية المعايير. نحن بشر. ونحن فلسطينيون فخورون. ونجلس حول هذه الطاولة. وينبغي أن نُعامل تماماً مثل أي أحد آخر. يجدر بأعضاء المجلس ألا يروا ما يريدون رؤيته في المرآة بينما يتجاهلون ما هو واضح، المسألة الكبرى الواضحة للعيان: الشعب الفلسطيني. فلتكونوا منصفين. واستخدموا مقياسا واحدا. نحن مثل أي أحد آخر – مثل الجميع. لا تضعوا مقياسًا واحدًا لمجموعة واحدة ثم تتظاهرون بأن الآخرين غير موجودين – نحن موجودون بالفعل.

على الرغم من أنني أحب منصور، الفنان الفلسطيني الذي أشارت إليه أختي سيغريد كاغ، فإننا لن نذبل أبدًا. نحن، كفلسطين، لن نرحل. ورغم أنه قال، في ذلك العمل الفني الشهير، إنه يرى فلسطين تذبل، فلربما كان يشير إلى المستوطنات ومسائل أخرى. ولكنني أستطيع أن أؤكد لأعضاء المجلس أننا متجذرون في فلسطين – أكثر تجذراً من أشجار الزيتون، تلك الأشجار الرومانية، المتجذرة في فلسطين. لن نرحل أبدًا. ولن نذبل. نحن باقون في وطننا وسنحصل على حقوقنا غير القابلة للتصرف ونأمل أن نحصل عليها عاجلاً وليس آجلاً.

ومن جانبنا، فإن موقفنا واضح لا لبس فيه. ما من شيء يمكن أن يبرر مهاجمة المدنيين، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين. إننا نرفض التجريد من الإنسانية وازدواجية المعايير. إن حياة الفلسطينيين ليست أقل أهمية ولا أقل قداسة ولا أقل استحقاقاً للحماية. ويبذل الرئيس ترامب، بالتعاون مع مصر وقطر، كل جهد ممكن بغية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار يؤدي إلى إنهاء القتل والإفراج عن الرهائن والأسرى وبدء إنهاء الحالة الإنسانية المروعة ويفضي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية. إن السلطة الفلسطينية على استعداد لتحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، سواء من حيث الحكم أو الأمن، بدعم دولي وحضور دولي. لقد قال الرئيس ترامب إنه يريد أن يرى السلام يسود المنطقة. هذه هي خطة ترامب – وليست النسخة المشوهة التي يروج لها نتنياهو لمواصلة الحرب.

لقد حان الوقت لأن تقوم جميع الدول بما هو ضروري لإنهاء الإبادة الجماعية وكسر الحصار وإنهاء الاحتلال غير الشرعي وتحقيق استقلال دولة فلسطين وحل الدولتين والسلام. وسيكون ذلك لصالح جميع

الدول وجميع الشعوب – الفلسطينيين والإسرائيليين – والمنطقة بأسرها. إذا لم يتصرف مجلس الأمن، فليس هناك ما يمنع الأعضاء من التصرف بصفتهم الوطنية. فلتتصرفوا بصفتكم الوطنية. افعلوا شيئاً. أوقفوا استمرار هذه الجريمة ضد الشعب الفلسطيني – هذه الإبادة الجماعية. ينبغي ألا نحاول إبعاد اللوم عن أولئك الذين لا يتصرفون. أظهروا لنا الطابع الحقيقي والالتزام بالقانون الدولي والالتزام بالعدالة. يمكن لأعضاء المجلس أن يتصرفوا. ومن خلال تصرفهم بصفتهم الوطنية، قد يلهمون مجلس الأمن أيضاً للتصرف بصفته الجماعية والقوية. هذا ليس ما يسمى "مكافأة" أو "هدية". إنه حق الشعب الفلسطيني في الحياة والعيش كشعب حر والعيش بسلام وأمن وكرامة إنسانية في وطنه، جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. لم يعد من الممكن تأجيل هذه القرارات. ويجب على الدول أن تتصرف داخل هذه القاعات وعلى المستوى الوطني وبشكل جماعي وفي المؤتمر الدولي القادم في حزيران/يونيه. وعليها أن تُظهر أن عزيمتها تفوق كثيرا إرادة أعداء السلام وخططهم الشريرة.

حرروا فلسطين – كما يهتف مئات الملايين من الناس في الشوارع في كل ركن من أركان المعمورة. حرروا منطقتنا من الاحتلال والحروب. لقد استمر كل ذلك لفترة طويلة جداً. وصارت الخسائر البشرية والمعاناة لا تُحتمل أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار. ويجب السماح بإيصال المساعدات إنسانية دون عوائق وتوفير الحماية لشعبنا. ويجب إطلاق سراح الرهائن والمحتجزين. ويجب وقف التهجير القسري للشعب الفلسطيني وضم الأراضي الفلسطينية. أنقذوا غزة. أنقذوا فلسطين. أنقذوا حل الدولتين. انقذوا السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد، بإيجاز شديد، على بعض التعليقات التي استمعنا إليها للتو.

لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وقد اتخذت العديد من التدابير للحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وعلى الرغم من أن الخسائر في أرواح المدنيين في غزة أمر مأساوي، إلا أن المسؤولية عن ذلك تقع على عاتق حماس، والتي يمكنها وقف القتال اليوم من خلال تحرير الرهائن والموافقة على شروط وقف إطلاق النار التي قبلتها إسرائيل بالفعل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد ذكر السيد منصور رئيس وزرائنا عدة مرات في خطابه المطول. وأود أن أذكّره بكلمات رئيسة الوزراء السابقة غولدا مائير، التي شغلت هذا المنصب قبل 50 عامًا. فقد قالت ذات مرة: "سيحل السلام عندما يحب العرب أطفالهم أكثر مما يكرهوننا".

شابان في العشرينيات من عمرهما – يارون ليشينسكي وسارة لين ميلغريم – كانا في مقتبل حياتهما، وقد كرسا حياتهما للدبلوماسية. كانا نجمين في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي ويعملان ضمن فريق دبلوماسي في السفارة الإسرائيلية في واشنطن العاصمة، وكانا مغرمين ببعضهما البعض، وكان يارون يخطط لطلب يد سارة للزواج هذا الأسبوع في القدس. لكنهما لم يصلا أبداً إلى القدس. قبل أسبوع، ليل الأربعاء الماضي،

وأثناء مغادرتهما فعالية للدبلوماسيين الشباب، استضافها متحف العاصمة اليهودي، قُتلا بالرصاص – قُتلا على يد إرهابي يصرخ "حرروا فلسطين".

كانت هذه عملية اغتيال معادية للسامية استهدفت دبلوماسيين إسرائيليين على الأراضي الأمريكية. لقد كان إرهابًا معاديًا للسامية من أبشع أنواع الإرهاب. لقد كان عملاً شريراً صرفا. لم يكن هذا الحيوان الذي ضغط على الزناد سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة التحريض التي تمتد عبر وسائل التواصل الاجتماعي والجامعات والوديان بل وقاعة المجلس هذه. دماء يارون وسارة لا تلطخ يدي مطلق النار وحده. تقع المسؤولية على عاتق كل مسؤول ومؤثر وأكاديمي ومعادٍ للسامية ومن يسمون أنفسهم خبراء الذين أمضوا الأشهر الـ 19 الماضية في تصوير إسرائيل كنظام إبادة جماعية، والإرهابيين كمقاتلين من أجل الحرية.

لكن لا يمكننا الحديث عن هذا التهور من دون الحديث عن السيد توم فليتشر، الذي جلس هنا قبل بضعة أسابيع. لقد تقمص دور الواعظ الأخلاقي. فخطاباته وتصريحاته تقطر بالغرور والاعتداد بالنفس، لكن من دون ذرة من المسؤولية. قبل بضعة أسابيع فقط، في هذه القاعة، اتهم إسرائيل بالإبادة الجماعية (انظر S/PV.9914). لقد طالبته بالتراجع عن هذا الاتهام الدنيء الذي لا أساس له من الصحة، لكنه لم يفعل ذلك بعد. وكأن ذلك لم يكن مشينًا بما فيه الكفاية، فقد قال قبل يومين فقط من مقتل يارون وسارة إن "هناك 000 14 طفل في غزة سيموتون خلال الـ 48 ساعة القادمة". ويبدو، من الطريقة التي تكلم بها، أن لديه معلومات ليست لدينا. هذا الادعاء كذب؛ لا أساس له في الواقع. ومع ذلك، فقد تم بثه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما أجج معاداة السامية الفظيعة بالفعل.

بالطبع، وكما نعلم جميعًا، لم يمت 000 14 طفل في تلك الساعات الـ 48، ولكن مات يهوديان بريئان. واضطر السيد فليتشر إلى التراجع عن تلك الكذبة بعد أن صححت البي بي سي كذبته، لكن التراجع لا يمكن أن يعيد تلك الرصاصات إلى المسدس. لا يمكن أن يعيد يارون وسارة. لا يمكن أن يمحو الضرر الذي ألحقه أولئك الذين يشهرون بالدولة اليهودية من دون أن يفكروا مليًا، من دون أن يفكروا قبل أن يتكلموا. عندما يشارك السيد فليتشر في فرية الدم، لا ينبغي له أن يتصرف بدهشة عندما تسيل الدماء في الشوارع. فهذا ما يحدث تمرر الدعاية المعادية للسامية من خلال لغة حقوق الإنسان. وهذا هو ما يحدث عند إطلاق عبارات مثل "الإبادة الجماعية" كأسلحة سياسية، مجردة من معناها واستخدامها لشيطنة اليهود. لقد أصبح المجلس مكبر صوت لتلك الكراهية – مكانا يستخدم فيه أسوأ الفاعلين في النظام الدولي راية العدالة لتبرير العنف، مكان يمكن لممثل ليبيا أن يجلس فيه حول هذه الطاولة تحديدا ويدنس ذكرى المحرقة بتسمية غزة "محرقة القرن الحادي والعشرين" (انظر S/PV.9907 Resumption 1). هذا ليس مجرد تشويه؛ إنه إنكار لمحرقة اليهود. ورغم ذلك لم تصدر أي إدانة عن معظم أعضاء المجلس الجالسين هنا اليوم. لم يواجه أي عواقب.

في الأمم المتحدة، يتم التسامح مع تصريحات من هذا القبيل، بل والإشادة بها أحيانًا. لكن لا ينبغي أن يخطئن أحد ويعتبر هذه الإشادة من التصرفات الأخلاقية. للكلمات عواقب. ومقتل الدبلوماسيين الإسرائيليين الشابين ليس منفصلاً عما يحدث في القاعة. إنها النتيجة المنطقية لخطاب المشاركين في هذه القاعة. فالناس الذين يرددون "من النهر إلى البحر" ليسوا منفصلين عن أولئك الذين يجلسون هنا يرتدون بذلات

وربطات عنق ويتهمون إسرائيل بالإبادة الجماعية. جزء من نفس الآلة – أحدهما يطرح الأكاذيب، والآخر يضغط على الزناد.

وللأسف، فإن السيد فليتشر هو القاعدة وليس الاستثناء. إنه يمثل فئة من مسؤولي الأمم المتحدة ومن يسمون بالخبراء المحايدين الذين أسسوا حياتهم المهنية على أساس المواقف الأخلاقية، من دون أن يقبلوا تحمل مسؤولية عواقب كلماتهم. إنهم بارعون جداً في ذلك. فهم يتحدثون بعبارات رنانة، ويصدرون تصريحات مثيرة ثم يختفون عندما تحرض تلك التصريحات على الكراهية أو العنف، وينكرون أي مسؤولية عن إراقة الدماء. لن نسمح لهم بالتهرب من المسؤولية. سنفضحهم.

قبل يوم أو نحو ذلك، أطلق السيد فليتشر ادعاءً استفزازيًا آخر – وهو أن 10 000 شاحنة تنتظر دخول غزة. لا أعرف ما إذا كان أعضاء المجلس قد سمعوا ذلك. من شأن اصطفاف هذا العدد الكبير من الشاحنات على حدود غزة أن يشكل صفا من الشحانات يمتد حتى لبنان. كيف يمكن للمرء أن يتحدث عن أرقام كهذه؟ يمكن للمرء بالتأكيد أن يقول إن هناك مسائل ومشاكل، ولكن كيف يمكن للمرء أن يتحدث عن 14 000 طفل و 10 000 شاحنة، ويستخدم مصطلح "الإبادة الجماعية" بهذه السهولة؟

وفي الوقت الذي تنشر فيه الأمم المتحدة الذعر من خلال التصريحات المنفصلة عن الواقع، تعمل دولة إسرائيل بشكل مطرد على تسهيل دخول المساعدات إلى غزة عبر طريقتين: أولاً، في الإطار القديم، من خلال الشاحنات، وثانياً، في إطار آلية التوزيع الجديدة التي تم تطويرها بالتنسيق مع الولايات المتحدة والشركاء الدوليين الرئيسيين.

واعتباراً من الآن، تعمل كلتا الآليتين في آن واحد وستستمران كذلك في المستقبل القريب. نحن لا نسمح بدخول المساعدات فحسب، بل نضمن وصولها إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. فعلى سبيل المثال، دخلت 170 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم يوم الاثنين وحده. قامت الشاحنات بإيصال المواد الغذائية والإمدادات الطبية واللقاحات. تم تنسيق جميع عمليات التسليم بعناية فائقة لمنع عمليات النهب التي تقوم بها حماس. ومنذ 19 أيار/مايو، دخل إلى غزة ما يقرب من 9 000 طن من المساعدات التي تشمل المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والدقيق للمخابز وحليب الأطفال. وفي الأسابيع الأخيرة، تم إنشاء أربعة مراكز جديدة لتوزيع المساعدات داخل غزة. تقوم على تشغيلها منظمات إنسانية دولية وتقوم شركة أمن مدنية أمريكية بتأمينها. تم إنشاؤها لغرض واحد: ضمان وصول المساعدات إلى المدنيين – وليس الإرهابيين. وقد بدأ اثنان من هذه المراكز، يقعان في تل السلطان برفح وعلى ممر موراغ، العمل أمس. يقوم المركزان بتوزيع طرود غذائية على آلاف العائلات المحتاجة. ويحدث ذلك على الرغم من محاولات حماس منع المدنيين من الوصول إلى المساعدات بإقامة نقاط التفتيش وحواجز الطرق. وتدرك حماس أن فقدان السيطرة على المساعدات يعني فقدان السيطرة على سكان غزة. فلنتساءل عما حدث بعد ذلك. هل سمعنا أي إدانة من الأمم المتحدة؟ لم نسمع كلمة واحدة أو تصريحا واحدا. ولكن هذا الصمت ليس نهاية القصة لأن الأمر يزداد سوءًا. فقد اختارت الأمم المتحدة مرة أخرى الوقوف على الجانب الخطأ.

لقد كشفتُ اليوم عن معلومات صادمة. لم تكتف الأمم المتحدة برفضها إدانة حماس لجهودها في تخريب المراكز الجديدة المخصصة للمساعدات – وقد رأينا صور حماس وهي تمنع الناس – بل إن الأمم المتحدة تنضم الآن بهمة إلى حماس في محاولة منع تلك المساعدات. وتستخدم الأمم المتحدة التهديد والترهيب والانتقام ضد المنظمات غير الحكومية التي اختارت المشاركة في الآلية الإنسانية الجديدة. وقرر عدد من كبرى المنظمات غير الحكومية الدولية المشاركة في مبادرة المساعدات الجديدة، متجاهلةً دعوات المنظمة للمقاطعة. وهو أمر مسموح لها به. وقالت: "نريد أن نعطيها فرصة. ونريد أن نساعد هذه الآلية الجديدة". لقد اختارت التحرك لأنها مهتمة حقا.

وكان رد فعل الأمم المتحدة وحشيا شبيها بسلوك المافيا. فقد أزالت الأمم المتحدة تلك المنظمات غير الحكومية من قاعدة بيانات المعونة المشتركة بدون إجراء أي مناقشة أو مراعاة الأصول القانونية. وأذكّر المجلس بأن قاعدة البيانات المذكورة هي النظام المركزي المعني بتتبع عمليات إيصال المساعدات إلى غزة. وأُنشئت وجرت الموافقة عليها بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة. ولكن استُبعدت تلك المنظمات غير الحكومية من قاعدة البيانات. وهذا أخطر انتهاك لمبادئ المنظمة. إنه ابتزاز للمنظمات غير الحكومية ذات النوايا الحسنة التي ترفض إظهار الولاء. إنه ابتزاز تمارسه عصابات الأمم المتحدة؛ فكيف يمكنها القيام بذلك؟ أظن أن من الخطأ ألا ترغب في المشاركة في الآلية الجديدة. وأعتقد أن المجال يظل مفتوحا لتوفير المساعدات الإنسانية من جميع الاتجاهات في هذه المرحلة، ولكن تهديد المنظمات غير الحكومية بعدم التعاون مع هذه الآلية الجديدة أمر غير مقبول. وأحث الأمم المتحدة على ألا تسمح للغرور بأن يكون عائقا وأن تتعاون مع الآلية الجديدة. لقد بدأت عملها وهي قيد التشغيل. وأطالب الأمم المتحدة أن تحول تركيزها من إصدار البيانات الصحفية المثيرة وتخويف المنظمات غير الحكومية إلى العمل الذي من المفترض أن تقوم به.

لا تزال المفاوضات في هذه الأثناء جارية للإفراج عن رهائننا. لقد قبلنا العرض المطروح مؤخرا على الطاولة، ولكن حماس اعترضت. إن حماس هي التي رفضت كل عرض موثوق. إن حماس هي التي تستمر في استخدام البشر رهائن تحتجزهم بقسوة منذ 600 يوم كأوراق مساومة. ولكن لا يزال الضغط الدولي مركزا على إسرائيل وليس على الإرهابيين. ولا يصب هذا الضغط إلا في مصلحة حماس. إنه يقوي الإرهابيين وبالتالي يطيل أمد الحرب. الضغط لا ينهض بالسلام، بل ينهض بحماس.

وحقيقة الأمر ببساطة هي أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم إلى حين إطلاق سراح جميع رهائننا. ولن يغير ذلك أي بيان أو قرار أو مؤتمر عقيم في الأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بإعادتهم إلى ديارهم من خلال المفاوضات، إن أمكن، ومن خلال الضغط العسكري إذا لزم الأمر. ولكننا لن نتركهم. ولن نعتذر عن الدفاع عن شعبنا من الذين يدمروننا. ومهما قيل من أكاذيب ونُشر من افتراءات دموية، سنواصل النضال من أجل حياة مواطنينا ومستقبل شعبنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): يسرني أن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية.

وأتوجه بالشكر إلى السيدة سيغريد كاغ على إحاطتها الشاملة وإلى مسؤولي الأمم المتحدة، بمن فيهم السيد توم فليتشر، على دورهم الحيوي في ظل الكارثة الإنسانية في قطاع غزة. كما أعرب عن خالص التقدير للدكتور فيروز سيدوا على كلمته المؤثرة وتفانيه في تقديم العون الإنساني لأهالي غزة.

لقد شهدنا منذ خرق وقف إطلاق النار من قبل إسرائيل في آذار/مارس الماضي تدميرا منهجيا لحياة وآمال أكثر من مليوني فلسطيني في غزة، بعد أن عاشوا في بداية هذا العام شهرين من الهدوء النسبي الذي لم يدم طويلاً. فسرعان ما استأنفت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجماتها على القطاع وتحولت الآمال التي عاشها المدنيون إلى كوابيس حقيقية.

وتتجسد هذه المأساة في قصة الدكتورة آلاء النجار، طبيبة الأطفال في مستشفى ناصر، التي فقدت 9 من أطفالها العشرة في قصف إسرائيلي استهدف منزلها بينما كانت في المستشفى تعالج ضحايا العدوان، في حادثة تمثل، وللأسف، وجها واحدا فقط من الأوجه العديدة للمأساة في غزة.

وتجدد المجموعة العربية إدانتها للحصار الشامل الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة ومنعها لدخول المساعدات الإنسانية لحوالي ثلاثة أشهر، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وصولا إلى حد المجاعة التي بدأت تتجسد ملامحها بالفعل. ومع تراكم أكثر من 000 160 طن من الإمدادات الغذائية على المنافذ، يتكشف أمامنا بوضوح الاستخدام المقصود للتجويع كسلاح حرب في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من سماح إسرائيل مؤخرا بدخول 400 شاحنة مساعدات إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم، فقد تم تسليم المساعدات من 115 شاحنة فقط، بما يمثل قطرة في محيط الاحتياجات الإنسانية الهائلة في غزة، بينما لم تصل أي من هذه المساعدات إلى شمال القطاع. ولا شك بأن مشهد الفوضى التي عمّت أحد مراكز توزيع المساعدات في غزة بالأمس يثبت مجددا ضرورة إيصال المساعدات إلى كافة أرجاء القطاع بشكل فوري وكامل وكاف ودون عوائق، وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، وفقا لخطتها المكونة من 5 مراحل لتوزيع المساعدات على جميع مستحقيها في غزة. وتطالب المجموعة العربية إسرائيل بالسماح بتنفيذ هذه الخطة دون تأخير وفاءً بالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال، فيما تجدد المجموعة رفضها للنظام المقترح من إسرائيل بشأن المساعدات والذي يخالف مبادئ العمل الإنساني والتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بصدور عدد من البيانات حول فلسطين خلال شهر أيار/مايو الجاري، وفي مقدمتها البيان الصادر في 16 من أيار/مايو عن سبع دول أوروبية، وهي آيسلندا وأيرلندا ولكسمبرغ ومالطة والنرويج وسلوفينيا وإسبانيا، والبيان المشترك الصادر في 19 من أيار/مايو عن المملكة المتحدة وفرنسا وكندا، فضلًا عن البيان الصادر في اليوم نفسه عن عدد من الدول المانحة بهذا الشأن. كما تعيد المجموعة التأكيد على ما ورد في بيانات اللجنة الوزارية المكلّفة من القمة العربية الإسلامية بشأن غزة، وآخرها البيان الصادر في 25 من أيار/مايو الجاري.

وبالتوازي مع ذلك، يشكل التصعيد العسكري الإسرائيلي منذ منتصف أيار/مايو تطورا خطيرا يهدف إلى فرض سيطرة دائمة على القطاع، إلى جانب المحاولات لعسكرة المساعدات الإنسانية وفرض السيطرة

عليها، تحقيقا للهدف المعلن بجعل الحياة مستحيلة في غزة ودفع سكانها للهجرة القسرية والاستيلاء على الأرض الفلسطينية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ومن جانب آخر، تدين المجموعة العربية التصعيد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية واستمرار إسرائيل في هدم المنازل وضم الأراضي وتوسيع المستوطنات وترسيخ الاحتلال. وتشدد المجموعة على وجوب احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

كما تؤكد المجموعة رفضها القاطع لمحاولات التهجير القسري للشعب الفلسطيني من كامل أراضيه وتؤكد على محورية الخطة العربية الإسلامية للتعافي المبكر وإعادة إعمار وتنمية غزة، المقدمة من مصر بالتنسيق مع دولة فلسطين والأمم المتحدة، والتي لاقت ترحيباً دولياً واسع النطاق. وتحث المجموعة على توفير الدعم السياسي والمالي اللازم لتنفيذ الخطة والمشاركة بفعالية في المؤتمر المنتظر استضافته في القاهرة لبحث سبل إعادة إعمار القطاع.

إلى جانب ذلك، تطالب المجموعة العربية إسرائيل برفع القيود المفروضة على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتي يمثل دورها العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ويجسد التزام المجتمع الدولي تجاه حقوق لاجئي فلسطين، بما في ذلك حقهم في العودة والتعويض، تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتشدد المجموعة العربية مجدداً على ضرورة إنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة وتطالب بالتزام إسرائيل اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ورفع الحصار واستئناف تنفيذ وقف إطلاق النار، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2735 (2024)، ووقف كافة الانتهاكات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين الإنسانيين، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي وضمان حماية المدنيين والإفراج عن الأسرى والمحتجزين.

وتقدر المجموعة جهود الوساطة المستمرة لكل من جمهورية مصر العربية ودولة قطر والولايات المتحدة، بغية ضمان تحقيق وقف دائم لإطلاق النار واستئناف دخول المساعدات الإنسانية وتبادل الأسرى والمحتجزين والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلي من غزة.

إن استمرار دوامة المعاناة والتشريد والقتل في غزة لأكثر من 19 شهراً يشكل وصمة عار في تاريخ الإنسانية. ويتوجب على المجلس أن يرتقي إلى مستوى مسؤولياته التاريخية ويتخذ قراراً لوقف هذه الحرب بشكل دائم وشامل. فكل تأخير في تحقيق ذلك سيعني تفاقم معاناة المدنيين وإزهاق المزيد من الأرواح.

وعليه، تدعو المجموعة العربية مجلس الأمن إلى الانخراط الإيجابي مع مشروع القرار المطروح من قبل الجزائر والمدعوم من عدد من أعضاء المجلس، والذي يدعو لوقف إطلاق النار فوراً ومن دون شروط ورفع جميع العراقيل عن المساعدات الإنسانية وتوزيعها، وفقا للمبادئ الإنسانية.

وبينما نتطلع إلى المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين، المقرر عقده في حزيران/يونيه، برئاسة مشتركة للمملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية، فإننا نؤكد أن نجاح أي جهد دبلوماسي يتطلب إرادة سياسية صادقة والتزامات واضحة من جميع الأطراف لتحقيق السلام.

وعليه، تطالب المجموعة العربية الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين بعد بالقيام بذلك وتوفير الدعم السياسي والمالي والمادي للشعب الفلسطيني ولدولة فلسطين ولسيادتها على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، ووضع حد لانتهاكات القانون الدولي وكافة محاولات الضم والتهجير ودعم الخطة العربية الإسلامية لإعادة الإعمار إلى جانب توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

ختاماً، تجدد المجموعة العربية التزامها الثابت بالعمل مع جميع الشركاء نحو التوصل لحل شامل للصراع، مبني على حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، بما يضمن إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، ويحقق السلام العادل والدائم والأمن والاستقرار في المنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/15.